المجلس الوطني السوري
Syrian National Council

نشرة إخبارية يومية تصدر عن اللجنة الإعلامية المؤقتة للمجلس الوطني السوري - الاثنين 10 تشرين أول (أكتوبر) 2011

عنـاويـن النـشـرة

- اشتباكات في جسر الشغور ودهم بحمص
- استمرار العمليات العسكرية في سوريا.. واشتباكات بين الجيش ومنشقين
- باريس تؤكد دعمها للمعارضة السورية مع أول لقاء بين جوبيه وغليون
- المعارضة السورية تدعو لدخول مراقبين دوليين وحصر العقوبات في أشخاص بعينهم
- "المجلس الوطني" بين "تحذير" دمشق و"ترحيب" أوروبا.. و"حراكٌ باريسيّ" لإعلانه "ممثلاً شرعيًا"
- ترحيب بوطني سوريا ولا اعتراف دوليا
- أوروبا ترحب بالمجلس الوطني السوري
- الانتقالي الليبي يعترف بالوطني السوري
- أعضاء من المعارضة السورية يزورون باريس لحشد الرأي العام ضد نظام الأسد
- عضو "المجلس الوطني السوري" عمر ادلبي: لا حوار مع النظام ويمكن التفاوض لانتقال السلطة
- فاليرو: فرنسا تكثف اتصالاتها مع المعارضة السورية
- أحد شيوخ قبيلة الكعيدات في سوريا: خطاب خادم الحرمين شكل مرجعية لحل الأزمة
- العقيد السوري المنشق رياض الأسعد يطلب مساعدة "عسكرية" دولية
- معارض سوري: على روسيا الضغط على النظام السوري
- ناشطة سورية: الحفاظ على سلميّة الانتفاضة السوريّة أفضل ضمان لانتصارها
- شعبان: نتوقع من تركيا دعم مسيرة التعددية في سوريا بدل دعم الجماعات المسلحة
- لافروف: قرار مجلس الامن بشأن سورية يمهد للتدخل الخارجي.. وهذا لا يروق لروسيا
- الاتحاد الاوروبي بصدد تشديد العقوبات ضد سورية وايران وبيلاروس
- واشنطن تجدد تحذير رعاياها في سورية وتدعوهم لمغادرتها «في الحال»
- سياسي تركي: النظام السوري لا يتأثر إلا بالتدخل العسكري
- الحكومة السورية تستخدم احتياطياتها النقدية لسد احتياجاتها
- رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي: الفيتو الروسي جاء لحماية الشعب السوري ومنع التدخل الخارجي
- رئيس حكومة إقليم كردستان يلتقي نجل مشعل تمو ويصف والده بـ«شهيد الحرية», أخبـــار
- معارض سوري: قدمنا الى موسكو لنقول شكرا على الفيتو الروسي
- مفتي سوريا يتوعد أوروبا وأمريكا بعمليات انتحارية على أراضيهم
- رسالة من علماء المسلمين حول تغطية شبكة الجزيرة للأحداث في سورية
- تصريح صادر عن المركز الإعلامي لجماعة الاخوان المسلمين
- غليون للأسد: يكفي دماء وأخطاء وإجرام إرحم شعبك (مقابلة)
- ثلاثة تطورات بارزة في الأزمة السورية.. مركز الجزيرة للدراسات (دراسة)
- السيناتور ميخائيل مارغيلوف: الفيتو الروسي ليس "كارت بلانش" للنظام السوري ليفعل ما يشاء (مقابلة)
- الأسد ربح معركة.. لكنه سيخسر الحرب؟ (قراءة)
- "المجلس السوري": الترحيب... اعتراف .. علي حماده
- النظام السوري يستعين بإيران لتصدير أزمته إلى الخارج .. عبد الوهاب بدرخان
- الانتفاضة السورية ومخاطر الانزلاق إلى العسكرة! .. أكرم البني
- محطة الممانعين على طريق تحرير فلسطين .. نسيم ضاهر
- مصالح روسيا في حرب استنزاف متعددة الجبهات .. جورج سمعان
- المجلس الوطني السوري وتحدياته الملحّة .. ياسين الحاج صالح
- إيران تدعم النظام السوري وعينها على تركيا .. منال لطفي

اشتباكات في جسر الشغور ودهم بحمص

وكالات (10.10.2011)

قالت الهيئة العامة للثورة السورية إن عددا من أفراد الأمن وخمسة جنود منشقين قتلوا خلال اشتباكات بين الجانبين في مدينة جسر الشغور بمحافظة إدلب قرب الحدود التركية. وقالت لجان التنسيق المحلية إن عناصر من الجيش والأمن اقتحمت أحياء في مدينة حمص وسط البلاد ترافقها مدرعات انتشرت في الشوارع.

وقالت الهيئة العامة للثورة إن كتيبة صلاح الدين المنشقة قامت -ردا على استهداف المدنيين العزل الفارين إلى تركيا- باستهداف سيارتيْ أمن وسيارة ضابط يرافقهم مما أدى إلى مقتل كل من في السيارتين، وحصل أثناء الاشتباك انشقاق عندما قام عدد من المجندين بمساعدة الكتيبة بإطلاق النار على الأمن، مما أدى إلى مقتل خمسة من المجندين المنشقين.

وأشارت الهيئة إلى أن الأمن السوري أمر أهالي منطقة عين البيضا قرب الحدود التركية -عبر مكبرات الصوت- بإخلاء المنطقة بعد اشتباكات عنيفة حصلت مساء أمس. كما تم تسليم 14 جثة في مدينة الرستن بمحافظة حمص، ومن بين الجثث المسلمة إلى الأهالي جثة الملازم أحمد خلف.

كما أفادت الهيئة العامة للثورة بأن ثلاثة أشخاص قتلوا بنيران قوات الأمن في دير بعلبة بمحافظة حمص، وجسر الشغور بمحافظة إدلب، وسقبا بريف دمشق.

من جانب آخر، قالت لجان التنسيق المحلية إن عناصر من الجيش والأمن اقتحمت أحياء بمدينة حمص ترافقها مدرعات انتشرت في الشوارع. وجرى قصف عنيف وإطلاق نار بمختلف الأسلحة الرشاشة ومضادات الطائرات في أحياء البياضة والقصور ومساكن التأمينات والخالدية.

ووصفت لجان التنسيق المحلية ما يجري في حمص بأنه "أشبه بمشهد من مشاهد الحرب..، حيث سمع دوي الانفجارات وقنابل الصوت، كما سمع دوي نيران الرشاشات الثقيلة".

وقال ناشطون إن غازات سامة أطلقت لليلة الثانية في أجواء حمص، مما تسبب في حالات اختناق. وقام الأمن والشبيحة باقتحام حي الخالدية وتكسير محتويات البيوت والمحلات، واعتقال عدد من الشباب ووضعهم في الشارع على بطونهم وأيديهم مقيدة للخلف، ثم نقلهم بباصات واقتيادهم إلى مقر المخابرات الجوية والأمن العسكري.

كما قامت قوات الأمن والشبيحة بحملة اقتحامات واعتقالات في مدينة تل رفعت بمحافظة حلب. وشهد حي السبيل بدرعا إطلاق نار وغازات في وقت متأخر من مساء الاثنين.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان قد قال إن عدد القتلى في سوريا بلغ الأحد وحده 31 على الأقل، بينهم 17 من أفراد الجيش، مؤكدا أن نصف القتلى سقطوا في حمص. وأضاف المرصد أن من بين حوادث إطلاق النار التي سقط فيها قتلى، قتال جرى بين قوات الجيش السوري وعناصر منشقة عنها في مدينة حمص.

على صعيد متصل، تواصلت المظاهرات المنادية بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، ففي حي القدم في دمشق خرجت مظاهرة مسائية تطالب بإسقاط النظام وإعدام الرئيس، بالإضافة إلى طلب الحماية الدولية للمدنيين.

وفي دير الزور شرق البلاد نُظمت مظاهرة حاشدة خرجت من شارع الجبيلة تهتف بإسقاط النظام. أما في منطقة مضايا بريف دمشق فقد انطلقت مظاهرة حاشدة تهتف لحمص والمدن المحاصرة، وتطالب بالحماية الدولية وبإسقاط النظام.

وفي داعل بمحافظة درعا خرجت مظاهرة نسائية هتفت بإسقاط النظام والإفراج عن المعتقلين. كما شهدت إنخل بنفس المحافظة مظاهرة طلابية. وخرجت مظاهرة في حلب أمام كراج البولمان. وفي القورية بدير الزور هتفت مظاهرة طلابية بسقوط النظام.

استمرار العمليات العسكرية في سوريا.. واشتباكات بين الجيش ومنشقين

العربية (10.10.2011)

واصل الجيش السوري عملياته العسكرية في مختلف محافظات ومدن سورية. فيما جرت اشتباكات بين الجيش السوري وعناصر منشقة عنه في مدينتي دمشق وإدلب.

وذكرت لجان التنسيق المحلية أن مداهمات واعتقالات جرت الاثنين، شملت كلا من سرجة في جبل الزاوية، ومحافظة إدلب وبلدة خطاب في محافظة حماة ودير بعلبة والخالدية في محافظة حمص وتل رفعت في محافظة حلب وبانياس وعين البيضا على الحدود التركية.

ففي سرجة بجبل الزاوية تم قطع التيار الكهربائي أثناء عملية مداهمة وتفتيش شاركت فيها أكثر من 15 دبابة وناقلات للجند، بالإضافة إلى حوالي 30 دبابة على طريق المعرة أريحا. وقامت قوات الجيش بإطلاق النار من رشاشات مدرعاتها. كما قام الطيران الحربي بالتحليق فوق أجواء ريف إدلب بالكامل حسب لجان التنسيق.

أما في حماة فقد تمت مداهمة بلدة خطاب، من قبل قوات الأمن و"الشبّيحة" المحمولة بسيارات سياحية مدنية، رافقتها تعزيزات من الجيش في المدرعات. كما حوصرت منطقة جسرين من قبل الدبابات وتحولت بعض أبنيتها الحكومية ومشافيها إلى ثكنات عسكرية.

كما ذكرت الهيئة العامة للثورة السورية أن متظاهرين في المدينة قاموا بحرق نسخ من بعض الجرائد والمجلات الحكومية الرسمية أثناء مظاهرة كبيرة في شارع المرابط بمركز مدينة حماة، تعبيراً عن احتجاجهم على الإعلام الحكومي الرسمي واتهامه بالكذب.

قصف عنيف على حمص صورة تظهر استعمال أسلحة ثقيلة في قصف حمص وفي مدينة حمص (وسط سوريا) تستمر الحملة العسكرية التي صاحبها تحليق متقطع لطائرات حربية خرقت جدار الصوت منذ مساء الأحد.

ففي دير بعلبة ترافقت أصوات انفجارات مع اقتحام كتيبة من الدبابات الحي وقصف عدد من المنازل. وسط أنباء على إصابة طفلين أحدهما إصابته خطرة.

كما تم اقتحام حي الخالدية وداهمت قوات الأمن والشبيحة المنازل. وترافقت العملية مع تخريب الممتلكات ونهب بعض المحال التجارية، واعتقال عدد كبير من شبّان الحي وإلقائهم في الشارع موضوعين على بطونهم وأيديهم مقيّدة إلى الخلف وإهانتهم وضربهم والمشي فوقهم بالأحذية العسكرية قبل أخذهم إلى أفرع الأمن كما أكدت لجان التنسيق المحلية. وأفاد متحدث باسم لجان التنسيق، أن شخصاً أصيب في المدينة برصاص قناصة، بينما جرى تسليم الأمن لأربعة عشر جثة في الرستن، منوهاً إلى أنباء عن إطلاق قذيفة دبابة من دوار الجوية باتجاه السجن المركزي أصابت المهجع الثامن، وأدت إلى إصابة اثنين من المساجين وإحداث حالة هلع داخل السجن.

وذكرت الهيئة العامة للثورة السورية أن السلطات السورية أعادت نشر غازات سامة لليلة الثانية على التوالي في أجواء حمص، وسط مخاوف من حدوث حالات اختناق. فيما ذكرت شبكة شام الإخبارية أنه جرى استعمال غازات سامة لقمع المظاهرات في بعض قرى درعا.

وتحدثت آخر الأخبار الواردة من مدينة حمص، عن إطلاق نار كثيف جرى في القصير، وسماع انفجارات وانشقاق في الجيش الموجود الذي تبادل إطلاق النار مع الأمن ما أدى إلى تدمير مدرعة عسكرية.

وحصلت "العربية.نت" على صور ومقاطع فيديو تُظهر قصفاً عنيفاً تعرضت له المدينة استهدف منازل وصيدليات وسيارات مدنية بأسلحة ثقيلة.

وفي مدينة حلب شمال سوريا قامت قوات الأمن والشبيحة بحملة مداهمات واعتقالات في مدينة تل رفعت. كما قام أهالي المدينة بصبغ إحدى الساحات الرئيسية باللون الأحمر تعبيراً عن الدم بعد مظاهرة خرجت في المدينة.

وفي ريف دمشق ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، نقلاً عن أحد الناشطين، أن بائعاً متجولاً (25) عاماً، قضى في مدينة سقبا الاثنين إثر إطلاق رصاص عشوائي من قبل الأمن.

اشتباكات بين الجيش ومنشقين عنهإلى ذلك ذكر الجيش السوري الحر أنه قام بعمليات عسكرية ضد الجيش السوري وقوات الأمن في مدن سورية عدة استهدف بعضها حواجز عسكرية.

وذكر الجيش الحر في بيان، أن إحدى فصائل كتيبة حمزة الخطيب استهدفت ثلاث سيارات للأمن والشبيحة في منطقة عين البيضة، وقتلت أكثر من 10 عناصر من الجيش بينهم ضابط، رداً على ما اعتبرته "الأعمال الإجرامية واستهداف المدنيين" من قبل الجيش السوري وقوات الأمن في المدينة.

وذكرت الهيئة العامة للثورة السورية أن كتيبة صلاح الدين التابعة للجيش السوري الحر، قامت باستهداف سيارتي أمن وسيارة ضابط يرافقهما، وقتلت كل من فيهم بعد اشتباك، رداً على استهداف المدنيين العُزَّل الفارين إلى تركيا.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أورد أن شاباً من سكان مدينة اللاذقية (35) عاماً، قُتل إثر إطلاق رصاص في قرية عين البيضا التابعة لجسر الشغور، أثناء محاولته عبور الشريط الحدودي إلى تركيا.

راوية حكوميةفي المقابل ذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن الجيش السوري شيّع من مستشفيي تشرين وحمص العسكريين ومستشفى الشرطة بدمشق أربعة عناصر من الجيش والشرطة قضوا برصاص المجموعات الإرهابية المسلحة في حمص ودرعا.

وأضافت الوكالة أن عددا من ذوي القتلى دعوا إلى "الضرب بيد من حديد" على يد من يحاول العبث بأمن سورية وحريتها واستقلال قرارها الوطني، مُعربين عن أملهم بالقضاء على المجموعات الإرهابية المسلحة.

وذكرت صحيفة الوطن السورية المقربة من الحكومة في عددها الصادر صباح الإثنين، أن العمل الإرهابي المسلح في حمص، دخل مرحلة جديدة تمثلت باستخدام ما وصفتها بالمجموعات الإرهابية المسلحة قذائف «آر.بي.جي» بشكل مكثف مستهدفة بها حواجز للجيش ومحال ومباني سكنية.

وناشد أهالي بعض أحياء مدينة حمص حسب الصحيفة، السلطات المختصة بالتدخل السريع والفوري لإنقاذ مدينتهم من فتيل حرب طائفية سعت إليها مجموعات إرهابية مسلحة. وأضافت الصحيفة، أنه قامت مجموعات إرهابية مسلحة بإطلاق قذائف "آر. بي. جي" مستهدفة أماكن سكنية ومحال تجارية في شارع نجيب الريس بحي كرم اللوز وشارع الرافدين في النزهة وحاجز للجيش بالقرب من مستوصف العباسية.

باريس تؤكد دعمها للمعارضة السورية مع أول لقاء بين جوبيه وغليون

أ ف ب (10.10.2011)

أكدت فرنسا الاثنين دعمها للمعارضة السورية مع أول لقاء علني في باريس بين وزير الخارجية الان جوبيه ومسؤولين في المجلس الوطني السوري ابرزهم برهان غليون.

وأمام الصحافيين، صافح جوبيه غليون وكذلك بسمة قضماني المتحدثة باسم "المجلس الوطني السوري"، وذلك في مستهل لقاء نظمته الاوساط الثقافية الفرنسية لدعم المعارضة السورية.

وقال جوبيه قبل المشاركة في اللقاء في مسرح الاوديون في باريس "أنا هنا بدعوة من رئيس المجلس (برهان غليون) والسيدة قضماني للتعبير عن دعم فرنسا للشعب السوري الذي يناضل من أجل حريته وحقوقه الاساسية في شكل سلمي". وأضاف جوبيه أنه "أمر رمزي أن تكون هذه الامسية مفتوحة أمام الفنانين والباحثين والكتاب للتذكير بغنى التراث الثقافي والتاريخي لسوريا". واوضح أن قضية اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني السوري "ليست مدرجة على جدول الاعمال لأن المجلس الوطني السوري لا يطلب هذا الامر"، خاتماً بالقول: "سنتابع اتصالاتنا مع المعارضة السورية لمعرفة كيفية مواكبتها".

المعارضة السورية تدعو لدخول مراقبين دوليين وحصر العقوبات في أشخاص بعينهم

الشرق الأوسط (10.10.2011)

تضج باريس هذه الأيام بالمعارضين السوريين الذين يتوافدون إليها من داخل سوريا ومن خارجها، فضلا عن المقيمين فيها وأبرزهم الدكتور برهان غليون، المفترض أن ينتخب رئيسا للمجلس الوطني السوري وبسمة قضماني الناطقة باسمه، فضلا عن عشرات الشخصيات المعارضة. وجاء ذلك بينما عقد أعضاء في المجلس الوطني اجتماعا في استوكهولم طالبوا من خلاله بدخول مراقبين دوليين للبلاد، وحصر العقوبات الدولية بأشخاص بعينهم وليس سوريا

عموما.و«سر» الحراك السوري في فرنسا رغبة الحكومة في الانفتاح على كل أطياف المعارضة من غير تفضيل أو استبعاد، فضلا عن المواقف المتشددة لباريس سواء في مجلس الأمن الدولي حيث تستمر في الدفع نحو قرار يدين القمع السوري أو في مجلس حقوق الإنسان في جنيف أو داخل الاتحاد الأوروبي. وتعد باريس الأكثر تشددا إزاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد وكانت الأولى التي اعتبرته «فاقدا للشرعية» والأولى التي دعت إلى تنحيه.

ودعا تجمع أبناء الجالية السورية في الخارج بالتنسيق مع هيئات وتنسيقيات الثورة إلى «أسبوع دعم ونصرة الشعب السوري» الذي يندرج في إطار ما بدأ تنفيذه في مصر ويفترض أن يتسع ليشمل عواصم أخرى مثل باريس وبروكسل والكويت والدوحة ولاحقا لندن ومدريد وغيرها.وقدم لهذه الغاية وفد واسع إلى العاصمة الفرنسية من بين أعضائه المحامي هيثم المالح، رئيس مؤتمر الإنقاذ الوطني الذي يأتي إلى فرنسا للمرة الثانية في أقل من أسبوعين وعبد الرزاق عيد، رئيس المجلس الوطني إعلان دمشق في الخارج وعبد الأحد اسطيفو، رئيس المنظمة الآشورية في أوروبا وعضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري ومنذر ماخوس، نائب مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس المذكور وآخرون.وإلى جانب اللقاءات مع مسؤولين فرنسيين من الخارجية وزيارة مجلسي النواب والشيوخ والتشاور مع هيئات وجمعيات حقوقية وأخرى ناشطة في ميدان العمل الإنساني، سيقوم الوفد بنشاط إعلامي واسع كانت باكورته أمس هي مؤتمر صحافي عقد في مركز الصحافة الأجنبية بحضور مجموعة من المعارضين. وسيتوج أسبوع الدعم بمظاهرة يوم السبت القادم في قلب العاصمة الفرنسية. ويهدف التحرك، كما جاء في بيان وزع في باريس، إلى لفت الأنظار لما يجري في سوريا وحشد الدعم والتضامن والعمل على تطوير المواقف الدولية وحث المنظمات المعنية على الدخول إلى سوريا ومساعدة اللاجئين السوريين.بموازاة ذلك، يصل إلى باريس اليوم وفد من معارضي الداخل بينهم المعارض ميشال كيلو بعد مشاركتهم في اجتماع للمعارضة نهاية الأسبوع الماضي في استوكهولم بحضور تياراته المختلفة بينهم المؤتمر الوطني السوري. وينتمي هؤلاء في غالبيتهم إلى تنسيقية التغيير الوطني والديمقراطي في سوريا التي بقيت حتى الآن خارج المجلس لأسباب لم توضح كفاية.

وتدفع باريس التي رحبت بقوة بتشكيل المجلس الوطني السوري واعتبرته «خطوة مهمة» في توحيد صفوف المعارضة وتوفير المصداقية والدعم لها، كافة التيارات إلى الانضمام إلى المجلس الوطني الذي ترى فيه الإطار الأبرز حتى الآن والجهة التي تمثل المعارضة. غير أن باريس لم تذهب بعد إلى الاعتراف به طرفا يمكن الحوار معه أو ممثلا للشعب السوري.وبحسب المصادر الفرنسية، فإن الوقت «لم يحن بعد» لاتخاذ هذه الخطوة بانتظار أن يثبت المجلس فعاليته ويطرح برنامج عمله ويوضح سياسته بشكل كاف. وينتظر أن يعقد معارضو الداخل اليوم في باريس مؤتمرا صحافيا يوضحون فيه مواقفهم وسياساتهم. ولم يعرف من الطرفين ما إذا كانت هناك لقاءات مشتركة لمعارضي الداخل والخارج بمناسبة تواجد الجميع في باريس. ولا يبدو، وفق أكثر من معارض سوري، أن الأمور وصلت إلى مرحلة استعداد الجميع للعمل معا إذ ما زالت الحساسيات تغلب على الرغبة في القيام بجهد مشترك الأمر الذي تبين أمس من ردود المشاركين في المؤتمر الصحافي في مركز الصحافة الأجنبية.

وقالت الخارجية الفرنسية أمس إن فرنسوا زيمري، السفير المولج ملف حقوق الإنسان في الخارجية استقبل الأسبوع الماضي المعارضين كاترين التلي وبسام إسحاق وهما عضوان في المجلس الوطني. وستجرى لقاءات أخرى بحر هذا الأسبوع مع معارضين آخرين.

وردا على تهديدات دمشق باتخاذ تدابير «صارمة» ضد الدول التي تعترف بالمجلس الوطني، قالت باريس إن دمشق «تخطئ» إذا اعتبرت أن التهديد والتهويل أو الاغتيالات ستسمح لها أن تسكت الشعب السوري أو تقضي على طموحاته بالحرية والديمقراطية.وفي استوكهولم، توصل المجتمعون من أعضاء المجلس الوطني إلى وضع إطار عمل ديمقراطي لمستقبل سوريا تضمن المطالبة بدخول مراقبين دوليين إلى البلاد.

ونقلت وكالة الأسوشييتد برس عن السياسي السوري غيد الهاشمي أن المشاركين يرحبون بـ«مراقبين دوليين لهم حرية التنقل في البلاد لمراقبة الأوضاع» في سوريا، وأضاف أن «هناك إجماعا داخل الاجتماع على عدم التدخل الخارجي العسكري، ولكننا سعداء بالترحيب بالتدخل السياسي أو الدبلوماسي». كما قال الهاشمي إن المجتمعين دعوا إلى عدم فرض عقوبات اقتصادية تطال الشعب السوري والبلاد عموما بل أن تكون عقوبات فردية تطال أشخاص بعينهم.

كما أجمع الحضور على الإطاحة بنظام الأسد وتوفير الحماية للأقليات. وقال عضو المجلس الوطني عبد الباسط سيدا إن تهديدات المعلم الأخيرة باتخاذ «إجراءات مشددة» ضد الدول التي تعترف بالمجلس تمثل «خوف النظام من التشكيل المعارض الجديد».

"المجلس الوطني" بين "تحذير" دمشق و"ترحيب" أوروبا.. و"حراكٌ باريسيّ" لإعلانه "ممثلاً شرعيًا"

أ ف ب (10.10.2011)

في وقت يخوض المنتفضون على النظام في سوريا، سباقًا داميًا مع الزمن بات يحصد ضحاياه بوتيرة يومية سجلت خلال ساعاتها الأخيرة مقتل 31 شخصًا في عدة مدن سورية، حسبما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.. صدّر النظام السوري سلسلة مواقف إلى المجتمع الدولي، أطلقها الرئيس السوري بشار الأسد بالتشديد، خلال استقباله وفد دول تجمع "ألبا"، على التلازم بين "إنهاء المظاهر المسلحة والإصلاح السياسي غير المرتبط بأي إملاءات من أي جهة"، وهو ما أتبعه وزير الخارجية وليد المعلم برسالة تحذير إلى "أي دولة" تعترف بـ"المجلس الوطني السوري" بأنّ ذلك سيقابله النظام السوري "بإجراءات مشددة" لم يوضح ماهيتها، كما نبّه المعلم دول الإتحاد الأوروبي إلى أنها "إذا لم تلتزم بنود اتفاقية فيينا وتؤمن الحماية للبعثات الدبلوماسية السورية لديها (في إشارة إلى إقتحام المعارضين السوريين سفارات بلدهم في عدد من الدول الأوروبية تنديدًا بالنظام السوري) فإنّ السلطات السورية ستعاملهم بالمثل" بالنسبة للبعثات الدبلوماسية الأوروبية في دمشق، على أنّ أنقرة لم تكن كذلك بمنأى عن رسائل النظام السوري من خلال قول المعلم: نقول لرئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان إنّ سوريا ليست مكتوفة الأيدي، ومن يرميها بـ"وردة" ترميه بـ"وردة".

وإذ جاء في الردود على مستوى المعارضة السورية، إعتبار عضو المجلس الوطني السوري أديب الشيشكلي كلام المعلم عن المجلس الوطني "إعترافًا ضمنيًا بالمجلس، صدر عن إنسان نظامه ساقط".. برز على المستوى الدولي رد غير مباشر على تهديد وزير الخارجية السوري الدول التي ستعترف بشرعية هذا المجلس، تجلى بوثيقة أعدها الإتحاد الأوروبي لإعلان ترحيب دول الإتحاد بتأسيس المجلس الوطني السوري بوصفه "خطوة إيجابية" على طريق حل الأزمة السورية، وفي المقابل يجدد الإتحاد الأوروبي التأكيد في وثيقته على "ضرورة تخلي الرئيس بشار الأسد عن السلطة لإفساح المجال أمام العملية الإنتقالية" في سوريا.

تزامنًا، أفادت مصادر دبلوماسية أوروبية موقع "NOW Lebanon" أنّ الفترة المقبلة ستشهد "حراكًا ملحوظًا في عدد من العواصم الأوروبية لتأكيد الإلتزام الأوروبي تجاه الشعب السوري وقيم الحرية والديمقراطية التي يطالب بها"، مشيرةً في هذا المجال إلى "أهمية خطوة تشكيل المجلس الوطني السوري لتوحيد جهود المعارضة السورية وتنظيم إطار تواصلها مع المجتمع الدولي بما يؤمن فعالية هذا التواصل على المستويين الدبلوماسي والمدني".

وفي هذا السياق، أشادت المصادر نفسها بـ"الحراك الذي يقوم به المعارضون السوريون المقيمون في أوروبا لإيصال صورة معاناة الشعب السوري وفرضها على جدول أولويات الإعلام والرأي العام الأوروبي"، لافتةً في هذا الإطار إلى "تحركات المعارضة السورية في باريس حيث استطاع المعارضون السوريون أن يحشدوا تأييدًا متزايدًا من جانب شرائح أهلية ومدنية واسعة، وهو ما سيظهر خلال الأيام المقبلة عبر سلسلة محطات ومؤتمرات ولقاءات مساندة للشعب السوري، وكذلك الأمر من خلال تحركات ميدانية مرتقبة خلال هذا الشهر للمعارضة السورية يشارك فيها ممثلون عن الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في باريس، بهدف مطالبة السلطات الفرنسية وعموم دول الإتحاد الأوروبي الإعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلاً شرعيًا للشعب السوري واتخاذ خطوات دبلوماسية في هذا الإتجاه، تأكيدًا على فقدان النظام السوري القائم للشرعية الأوروبية، والعمل على هذا الأساس ناحية توسيع دائرة الضغط لنزع الشرعية عن هذا النظام على المستوى الدولي عمومًا".

ترحيب بوطني سوريا ولا اعتراف دوليا

وكالات (10.10.2011)

تلقى المجلس الوطني السوري المعارض ترحيبا دوليا متزايدا من الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة، دون أن يصل الأمر إلى حد الاعتراف به كما حدث مع المجلس الانتقالي الليبي، فيما شدد المجلس السوري الذي تشكل في إسطنبول مؤخرا على أنه لا يخطط ليكون حكومة بديلة.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي أمس الاثنين بتشكيل المجلس واعتبره خطوة إيجابية إلى الأمام.

ودعا بيان لوزراء خارجية الاتحاد -عقب اجتماع في لوكسمبورغ- المجتمع الدولي للترحيب بالجهود التي اتخذتها المعارضة السورية. كما أشاد البيان بالتزام المجلس بعدم اللجوء للعنف وبالمعايير الديمقراطية، على حد تعبيره.

وقالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد كاثرين آشتون إن عدد الأشخاص الذين قتلوا في سوريا "مخيف"، وإن مستوى القمع "مروع"، لكنها لزمت الحذر بشأن الاعتراف بالمجلس، قائلة "أعتقد أنه يتعين علينا أن نعرف المزيد".

وأضافت -في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع الوزاري- "نحتاج إلى أن نتعامل ثم نرى كيف سنتحرك إلى الأمام، إن الاعتراف خطوة كبيرة ولن نتخذها إلا عندما نصبح مقتنعين بأنها الخطوة الصحيحة".

في هذه الأثناء وفي باريس، أكدت فرنسا دعمها للمعارضة السورية من دون الاعتراف بالمجلس الوطني في الوقت الحاضر، وذلك خلال أول لقاء علني بين وزير الخارجية آلان جوبيه ومسؤولين في المجلس الوطني السوري أبرزهم برهان غليون.

وصافح جوبيه غليون في مستهل لقاء نظمته أوساط ثقافية فرنسية في باريس لدعم المعارضة السورية. وقال جوبيه "أنا هنا للتعبير عن دعم فرنسا للشعب السوري الذي يناضل من أجل حريته وحقوقه الأساسية بشكل سلمي".

وأشار إلى أن "قضية اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني السوري ليست مطروحة حاليا لأن المجلس الوطني السوري لم يطلب ذلك". وقد صدرت إشارات ترحيب مماثلة في الولايات المتحدة بالمجلس السوري، دون الوصول إلى مرحلة الاعتراف به.

وبدوره طالب المجلس الوطني السوري المعارض باعتراف دولي به كممثل للمعارضة للرئيس بشار الأسد، وأعلن أنه لا يخطط ليكون حكومة بديلة.

وقال عبد الباسط سيدا عضو اللجنة التنفيذية للمجلس والمقيم في السويد -في مؤتمر صحفي- "سنسعى للحصول على اعتراف". وأضاف أن المجلس لا يعتبر نفسه حكومة بديلة، لكنه يعتبر نفسه ممثلا لنحو 60% من المعارضة. وأضاف "دورنا ينتهي مع سقوط هذا النظام، حيث ستجرى بعد ذلك مناقشات بشأن الانتخابات المستقبلية والديمقراطية الموسعة".

من ناحية أخرى، توقع القيادي في المجلس الوطني السوري برهان غليون أن يكون مصير الرئيس السوري بشار الأسد "كأي مصير مجرم آخر" في حال سقط نظامه دون التراجع عن أخطائه.

وقال غليون -في مقابلة مع محطة "أل بي سي" اللبنانية من باريس- "هو المسؤول الأول عن أوامر القتل واعتقال عشرات الألوف من السوريين". وأنه "لا يوجد ضمير بشري يتركه يهرب دون عقاب".

ورفض غليون الدخول في أي مفاوضات مع النظام، قائلا "لا تسوية بأي شكل من الأشكال مع نظام استبدادي"، معتبرا أن الشعب السوري فهم أن الإصلاحات المعلنة مجرد كلام لا أساس له. وتوقع ألا تنزلق سوريا إلى حرب أهلية.

كما شدد على رفض التدخل العسكري في سوريا، وقال إن المجلس الوطني لن يطلب ذلك. وأضاف "نعمل من أجل حماية المدنيين وليس تدخل حلف الناتو". ووجه كلامه للأسد قائلا "كفى دماء، وكفى أخطاء وإجراما، ارحم شعبك".

أوروبا ترحب بالمجلس الوطني السوري

وكالات (10.10.2011)

رحب الاتحاد الأوروبي الاثنين بتشكيل المجلس الوطني السوري المعارض، واعتبره خطوة إيجابية إلى الأمام، لكنه لم يدع إلى الاعتراف بالمجلس الذي يسعى إلى حشد تأييد دولي للثورة المستمرة منذ ستة أشهر ضد الرئيس بشار الأسد.

ودعا وزراء خارجية الاتحاد -في بيان عقب اجتماعهم في لوكسمبورغ- المجتمع الدولي للترحيب بالجهود التي اتخذتها المعارضة السورية. كما أشاد البيان بالتزام المجلس بعدم اللجوء للعنف وبالمعايير الديمقراطية، على حد تعبيره.

وقالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد كاثرين آشتون إن عدد الأشخاص الذين قتلوا في سوريا "مخيف"، وإن مستوى القمع "مروع"، لكنها لزمت الحذر بشأن الاعتراف بالمجلس، قائلة "أعتقد أنه يتعين علينا أن نعرف المزيد".

وأضافت -في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع الوزاري- "نحتاج إلى أن نتعامل ثم نرى كيف سنتحرك إلى الأمام، إن الاعتراف خطوة كبيرة ولن نتخذها إلا عندما نصبح مقتنعين بأنها الخطوة الصحيحة".

وذكرت آشتون أنه في حالة ليبيا أجرى الاتحاد الأوروبي محادثات مع عدد من المجموعات المختلفة، واتخذت دول أعضاء منفردة قرارات بالاعتراف بالمجلس، وقالت إن "عملية مماثلة ستحدث هنا".

وقال وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه -الذي كانت بلاده أول دولة في الاتحاد الأوروبي تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي- إن المجلس الوطني السوري "ليس له نفس البنية، وبالتالي لسنا في مرحلة الاعتراف..، لكنني أعتقد أنه يجب علينا أن نعرفهم على نحو أفضل، وأن نكوّن فكرة أفضل عن نواياهم".

ولم يقدم وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ إجابة مباشرة عندما سئل عما إن كانت دول الاتحاد الأوروبي يجب أن تعترف بالمجلس، لكنه قال إنه التقى مع بعض ناشطي المعارضة، وإنه يواصل دعوة الحكومة إلى إنهاء العنف.

من جهته، قال عبد الباسط سيدا عضو المجلس الوطني السوري -الذي تم تشكيله في مدينة إسطنبول التركية في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول الجاري- إن المجلس يريد اعترافا دوليا كممثل لمعارضي الأسد، لكنه ليست لديه خطة لكي يكون حكومة بديلة.

وأضاف سيدا المقيم بالسويد -في مؤتمر صحفي- أن دور المجلس ينتهي بسقوط نظام الأسد. وذكر أن مناقشات ستجري عندئذ بشأن الانتخابات في المستقبل وتوسيع الديمقراطية.

ويضم المجلس أكاديميين وناشطين وجماعة الإخوان المسلمين ومجموعة إعلان دمشق التي تعد التجمع الرئيسي للشخصيات المعارضة البارزة.

وتقول الأمم المتحدة إن 2900 شخص قتلوا في الحملة الأمنية التي يقوم بها الأسد ضد الاحتجاجات المطالبة بسقوطه، وتلقي القيادة السورية باللائمة في أعمال العنف على "جماعات مسلحة تدعمها قوى أجنبية"، وتقول إن 1100 من أفراد قواتها الأمنية قتلوا منذ بدء الاضطرابات في مارس/آذار الماضي.

من جهة أخرى، أدان اتحاد برلمانيي إقليم كردستان العراق اغتيال المعارض الكردي السوري مشعل تمو.

وطالبوا -في اعتصام نظموه أمام مبنى الأمم المتحدة بأربيل- بإدراج سلوك النظام السوري واغتيال المعارضين ضمن جرائم الحرب، كما طالبوا أيضا بتدخل الأمم المتحدة وتحقيق مطالب الشعب السوري.

الانتقالي الليبي يعترف بالوطني السوري

وكالات (10.10.2011)

اعترف المجلس الوطني الانتقالي الليبي بالمجلس الوطني السوري الذي تشكل في الخارج في الثاني من شهر أكتوبر/تشرين الأول الجاري كسلطة شرعية وحيدة ممثلة للشعب السوري.

وأعلن عضو المجلس الانتقالي الليبي موسى الكوني -في مؤتمر صحفي مقتضب- أن المجلس الليبي قرر كذلك إغلاق السفارة السورية في العاصمة الليبية طرابلس.

وبهذا الاعتراف فإن ليبيا تكون أول دولة تعترف بالمجلس الوطني السوري، بالرغم من التهديدات التي أطلقها وزير الخارجية السورية وليد المعلم من أن بلاده ستتخذ إجراءات مشددة ضد الدول التي ستعترف بالمجلس الوطني السوري، غير أنه لم يحدد ما هي طبيعة تلك الإجراءات.

يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي اعتبر أن تشكيل المجلس السوري المعارض يعتبر خطوة إيجابية إلى الأمام. وقد رحب بيان اتفق عليه وزراء خارجية الاتحاد في اجتماعهم في لوكسمبورغ بالخطوات التي اتخذتها المعارضة السياسية في سوريا لتشكيل منبر موحد، ودعا المجتمع الدولي أيضا إلى الترحيب بهذه الجهود.

يذكر أن الشارع الليبي يقف إلى جانب انتفاضة السوريين منذ بدايتها، ويأخذ الليبيون على دمشق فتح قناة فضائية تبث من دمشق تؤيد العقيد معمر القذافي، وتحرض على الفتنة ومواصلة القتال.

أعضاء من المعارضة السورية يزورون باريس لحشد الرأي العام ضد نظام الأسد

أ ف ب (10.10.2011)

يزور أعضاء من المعارضة السورية في الداخل، بينهم الكاتب (المعارض السوري) ميشال كيلو، الثلاثاء باريس حيث يعقدون مؤتمرًا صحافيًا يتناولون فيه جهودهم الرامية إلى الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد، كما أعلن منظمو المؤتمر. ويُذكر أن هؤلاء المعارضون هم أعضاء في "هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي" وقد شاركوا نهاية الأسبوع الماضي في ستوكهولم في مؤتمر ضم ممثلين عن عدد من التيارات السورية المعارضة، بينها "المجلس الوطني السوري".

من جهة ثانية، أطلق أعضاء آخرون في المعارضة السورية في باريس اليوم، "أسبوع دعم وتضامن مع الشعب السوري"، وهي فعالية تُختتم السبت بتظاهرة في العاصمة الفرنسية". وقال هيثم المالح المدافع التاريخي عن حقوق الإنسان في سوريا: "نطالب فرنسا، التي نحيي الجهود التي بذلتها، بتشديد الضغوط على النظام" السوري.

وردًا على سؤال عن العلاقات مع "المجلس الوطني السوري" الذي لم ينضم إليه، أجاب المالح: "إن هذا المجلس لا يضم في الوقت الراهن كل الحساسيات ولكن هذا الأمر يتم تدريجًا".

عضو "المجلس الوطني السوري" عمر ادلبي: لا حوار مع النظام ويمكن التفاوض لانتقال السلطة

أخبار المستقبل (10.10.2011)

أكد عضو "المجلس الوطني السوري" عمر أدلبي في حديث لقناة "أخبار المستقبل" أن "وفد ما يسمى المعارضة السورية الذي يرأسه قدري جميل ولقائه رئيس لجنة الشؤون الدولية بالمجلس الفيدرالي الروسي ميخائيل مارجيلوف، لا يعبّر عن توجّهات المعارضة والجميع يعرف أن جميل ومن معه يمثلون احزابًا كرتونية في سوريا نشأت على هامش "حزب البعث" و"الجبهة التقدمية"، واحزابهم مواليه للنظام، وهم لا يمتون بصلة إلى المعارضة ولا يمثلون مجلسها الوطني ولا أي هيئة من هيئات التغيير الديمقراطي في سوريا".

وعن الطرح الروسي بشأن باستضافة حوار بين السلطة والمعارضة، لفت ادلبي الى ان "لا حوار مع النظام الذي يقتل الشعب السوري بل يمكن في مرحلة ما ان يحصل تفاوض لانتقال السلطة في سوريا"، معتبراً أنّ "الطرح الروسي لو كان جدياً لكان تحدث عن احتكار السلطة ورحب بتشكيل المجلس الوطني".

فاليرو: فرنسا تكثف اتصالاتها مع المعارضة السورية

كونا (10.10.2011)

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسيّة برنار فاليرو أنّ فرنسا أجرت اتصالات مع عدد من الشخصيات السورية المعارضة"، مضيفًا: "إننا نلتقي بانتظام مع المعارضة السورية في باريس ونحن باتجاه تكثيف اتصالاتنا مع المعارضة التي هي في طور تنظيف صفوفها".

وإذ أشار إلى أنه في الأسبوع الماضي تمّ عقد سلسلة من الاجتماعات بين السفير الفرنسي لحقوق الانسان فرنسوا زيميراي ومعاروضون سوريون سواء من الناشطين في مجال حقوق الانسان وكذلك أعضاء في المجلس الوطني المعارض الذي تشكل حديثا، شدّد فاليرو على ضرورة "أن تدرك الحكومة السورية أن التخويف لن يثني المعارضة ولن يمنع الناس من السعي للحصول على حقوقهم المشروعة في الحرية والديمقراطية".

أحد شيوخ قبيلة الكعيدات في سوريا: خطاب خادم الحرمين شكل مرجعية لحل الأزمة

عكاظ (10.10.2011)

أكد أحد شيوخ قبيلة العكيدات المعارض للنظام السوري أمير الدندل أنَّ "خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، شكل مرجعية موثوقة لحل الأزمة السورية"، مشيراً إلى أنَّ "نداء الملك لوقف آلة القتل في سوريا محل إحترام وثقة من أطراف المعارضة كافة"، وشدد على "أهمية المملكة العربية السعودية الكبيرة لدى السوريين".

وقال الدندل في حديث لصحيفة "عكاظ" السعودية: "إنَّ الموقف العشائري من قمع النظام للتظاهرات لا يزال بحاجة إلى بلورة واضحة"، لافتاً إلى أنَّ "البعض حاول التسلق على هذه الثورة والمتاجرة بدماء الشعب السوري"، وأضاف: "لو أن النظام استجاب لنداء الملك لما وصلت الأمور إلى هذه الدرجة من العنف والقتل، لكن النظام في سوريا يعرض عن كل النصائح وفي النهاية سيكون هو الخاسر".

إلى ذلك، لفت إلى انَّ "هناك تواجداً واسعاً وملحوظاً للعشائر في المعارضة الخارجية وحتى في الحراك السياسي على وجه العموم، إلا أنها لم تتأطر بشكل جسم واحد"، وأضاف: "كانت هناك محاولة لجمع الأطياف العشائرية تحت مسمى ائتلاف القبائل والعشائر السورية، وبذرنا هذه الفكرة وانتجناها في مؤتمر أنطاليا، وشجعت الكثير من أبناء القبائل والعشائر إلى الظهور في الإعلام لإعلان تأييدهم للثورة؛ أي أنها خلقت نوعا من المنافسة بين أبناء القبائل لإظهار قبائلهم بوجه مشرف".

واكد أنَّ "كل من أخطأ بحق الشعب السوري سيقدم للمحاكمة، ولا توجد هناك عشيرة أو قبيلة بعينها مؤيدة أو أخرى معارضة، حتى الآن لم تصل العشائر إلى هذا المستوى من البلورة السياسية حيال الأحداث في سوريا"، مؤكداً أنَّ "النظام غير قابل للإصلاح، فهو لم يعد لديه أي احترام لأي رأي، وليس كذلك فحسب، بل لم يعد يحترم الأديان أو العادات أو القوانين الدولية، إنه نظام بربري همجي لا يتوانى عن فعل أي شيء للبقاء في الحكم".

وإذ أكد أنَّ "القبائل السورية مسلحة"، إستبعد الدندل "اللجوء إلى السلاح كليا في الوقت الحالي، فالسلاح الذي تمتلكه القبائل عبارة عن سلاح خفيف وفردي وقليل من الذخيرة، فالمواجهه هنا خاسرة".

العقيد السوري المنشق رياض الأسعد يطلب مساعدة "عسكرية" دولية

أ ف ب (10.10.2011)

طلب العقيد المنشق عن الجيش السوري رياض الأسعد، الذي لجأ إلى تركيا، "مساعدة عسكرية" دولية لإطاحة النظام في دمشق، مؤكداً في الوقت نفسه معارضته لأي تدخل أجنبي في بلاده.

وقال في مقابلة أجرتها معه صحيفة "حرييت ديلي نيوز" الصادرة اليوم أنه "إذا ساعدتنا الاسرة الدولية، فسننجح، فمن المؤكد أن النضال سيكون أصعب من دون أسلحة". وأضاف: "أن الاسرة الدولية ساعدت قوات المعارضة في ليبيا، ونحن نعاني، وننتظر منذ سبعة اشهر".

الا ان العقيد الأسعد استبعد تدخلاً عسكرياً اجنبياً في بلاده، وقال "لا أحد يؤيد تدخلاً من بلد اجنبي في سوريا"، مشيراً إلى أنه على اتصال مع المجلس الوطني السوري الذي اجتمع عدة مرات في تركيا لتوحيد المعارضة ضد نظام دمشق.

معارض سوري: على روسيا الضغط على النظام السوري

روسيا اليوم (10.10.2011)

قال بسام جعارة، الكاتب والصحفي السوري المعارض إن على موسكو ممارسة الضغط على النظام السوري لكي يسحب قواته من الشارع ويعترف بوجود أزمة سياسية في البلاد.

واعتبر جعارة في مقابلة مع "روسيا اليوم" أن التدخل الأجنبي الخارجي في الشؤون السورية حصل منذ اليوم الأول من خلال الدعم المالي والعسكري واللوجستي الايراني، الى جانب الدعم الروسي.

وأوضح ان النظام في دمشق يشن حربا على الشعب عبر استعمال المدفعية الثقيلة والطيران والدبابات، مؤكدا أن صمت العالم إزاء ما يجري في سورية يدفع البلاد إلى منزلق خطير، بحسب تعبيره.

ناشطة سورية: الحفاظ على سلميّة الانتفاضة السوريّة أفضل ضمان لانتصارها

رويترز (10.10.2011)

نالت المحامية رزان زيتونة جائزة "انا بوليتكوفسكايا" التي تمنح للنساء المدافعات عن حقوق الانسان وهي التي لم تجد بداً سوى الاختباء بعد اعتقال أفراد عائلتها وسجن زملائها من النشطاء أو قتلهم أو اضطرارهم للفرار من البلاد بسبب أنشطتهم الداعية للديمقراطية.

زيتونة، وفي حديث لوكالة "رويترز"، أكدت أنّ "الانتفاضة على حكم الرئيس السوري بشار الاسد يجب أن تظل سلمية، مشيرة الى أن الحفاظ على سلمية الانتفاضة افضل ضمان لانتصارها."

وأضافت زيتونة أنه "من الطبيعي بعد سبعة اشهر من القمع الدموي والافتقار للوحدة بين المعارضة وعدم اتخاذ اجراء دولي أن يظهر على السطح اتجاه عسكرة الثورة، مشيرة الى أن دور النشطاء هو العمل على منع حدوث هذا."

يشار الى أن "جائزة "انا بوليتكوفسكايا" التي تمنح للنساء المدافعات عن حقوق الانسان بمناطق الصراع، سميت تيمناً باسم صحفية روسية كانت تغطي اخبار قتل المدنيين في الشيشان على أيدي القوات الروسية وحلفائها المحليين".

شعبان: نتوقع من تركيا دعم مسيرة التعددية في سوريا بدل دعم الجماعات المسلحة

سانا – أ ف ب (10.10.2011)

أطلعت المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية السورية بثينة شعبان وزير خارجية ماليزيا انيفة امان خلال لقائها معه في العاصمة الماليزية على ما تتعرض له سوريا من مخططات تستهدف النيل من استقرارها وأمنها ودورها الوطني والقومي عبر بث الأكاذيب وتشويه الحقائق وتمويل عمليات إرهابية تستهدف المواطنين الأبرياء وقوات الجيش والأمن.

وأعربت شعبان عن أسفها "لبناء بعض الدول مواقفها على أساس تقارير إعلامية غير صحيحة"، مشيدةً في الوقت ذاته بـ"الموقفين الروسي والصيني في مجلس الأمن"، ومعتبرة أنّ "هذا الموقف يشكل دعمًا كبيرًا لإتمام عملية الاصلاح في سوريا". كما نوّهت بـ"الموقف الماليزي الموضوعي تجاه ما يحدث في سوريا". واضافت: "لقد كانت بيننا وبين تركيا أفضل العلاقات كما تعلمون، ولذلك فإننا نتوقع من تركيا أن تدعم مسيرة التعددية والديمقراطية في سوريا بدلاً من أن تصدر تصريحات تساعد في تأجيج الوضع في سوريا ودعم الجماعات المسلحة هناك".

من جهته، أكد امان رفض ماليزيا "أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في سوريا"، مشددًا على دعم بلاده للإصلاحات التي تقوم بها القيادة السورية استجابةً إلى تطلعات الشعب السوري، ومنوهًا بالعلاقات التاريخية بين البلدين على جميع الصعد.

وقد عرضت شعبان مع امان تطورات الأحداث في سوريا والعلاقات بين البلدين الصديقين، ووضعته في صورة حزمة الإصلاحات التي قامت وتقوم بها القيادة السورية وتأثير هذه الإصلاحات على مستقبل سوريا، مجددةً التأكيد على أن سوريا ماضية بطريق الإصلاح ومصرة على إعادة الأمن والاستقرار.

لافروف: قرار مجلس الامن بشأن سورية يمهد للتدخل الخارجي.. وهذا لا يروق لروسيا

ايتارس تاس (10.10.2011)

اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في تصريح نشرته "بروفيل" الاسبوعية في عددها في 10 اكتوبر/تشرين الاول، ان قرار مجلس الامن الدولي بشأن سورية يهيئ الظروف للتدخل الخارجي، وهذا لا يروق لروسيا.

فأكد ان "القرار الذي يطلب شركاؤنا الغربيون تبنيه، مجحف في العديد من بنوده، وهو لا يروق لنا على الاطلاق". واشار الى ان "القرار يقترح بالتحديد، بدل حظر السلاح، "توخي الحذر" ازاء كافة توريدات السلاح الى سورية". واضاف: "من معرفتنا بمؤهلات شركائنا، فمن الممكن ان نكون واثقين من انه في حالة اصدار هذا القرار، سيضمنون تحويل هذا الحذر الى حظر فعلي! واننا نفهم كيف جرى تنفيذ الحظر ازاء ليبيا. ونعرف موهبة شركائنا في تسليح احد طرفي النزاع رغم الحظر".

كما "يتضمن القرار انذارا، يقتصر بالمناسبة، على حكومة بشار الاسد: اذا لم يرق لنا سلوككم خلال شهر، فسنصدر عقوبات". واكد لافروف ان "القرار كله محسوب على رفضه من قبل الجهة المقصودة في حال المصادقة عليه. وهذا لا يروق لنا، ولا نود خلق ظروف للتدخل الخارجي الحتمي على حد الزعم".

واعلن الوزير الروسي انه "يثير الحفيظة، رفض معدي القرار،البلدان الغربية، ابان مناقشة هذا القرار مقترحنا درج بند حول عدم جواز التدخل العسكري الخارجي مهما كانت الظروف. لذا فان موقفنا يتلخص في ان تصريحات الغرب بان سورية تشكل "قضية اخرى تماما"، ولن يطبق "السيناريو الليبي" بشأنها، لم تعد لها قيمة الآن".

واعلن لافروف: "اننا نقترح اصدار قرار متوازن، يدين العنف من الجانبين. ويجب مطالبة الاسد في نفس الوقت بمواصلة الاصلاحات، التي بدأها. ومن الضروري علاوة على ذلك، حث المعارضة السورية على الجلوس وراء طاولة المفاوضات والتفاوض. واننا مع زملائنا الصينيين على استعداد لتقديم مثل هذا القرار".

صحفي روسي يشير الى ان موسكو قد تتخذ اجراءات دبلوماسية اشد من سورية في حال استمرار الازمة

وتعليقا على الموقف الروسي من سورية قال الصحفي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط ألكسندر باونوف لـ"روسيا اليوم" انه "يمكن لاي عضو من اعضاء مجلس الامن طرح المسألة السورية، والدبلوماسية الروسية لا تستطيع قول "كلا" ببساطة والروس غير مستعدون للتنازل فيما يخص سورية على غرار الملف الليبي".

ونوه بأن روسيا قد تذهب الى اتخاذ اجراءات دبلوماسية اشد بالنسبة لسورية في حال استمرار الازمة لوقت طويل.

الاتحاد الاوروبي بصدد تشديد العقوبات ضد سورية وايران وبيلاروس

أ ب (10.10.2011)

الاتحاد الاوروبي بصدد تشديد العقوبات ضد سورية وايران وبيلاروسيجري مجلس الاتحاد الاوروبي اجتماعا له على مستوى وزراء الخارجية في لوكسمبورغ يوم 10 اكتوبر/تشرين الاول سيتم خلاله الاعلان عن تبني المزيد من العقوبات ضد كل من سورية وايران وبيلاروس.

ويتوقع ان يوسع الاتحاد "القائمتين السوداوين" اللتين تضمان اسماء شخصيات طبيعية من رعايا بيلاروس وايران يمنع عليهم دخول البلدان الاوروبية، بالاضافة الى تجميد أصولهم المصرفية في البنوك الاوروبية.

وفيما بخص الملف السوري فمن المتوقع أن يتبنى الوزراء قرارا حول تجميد أصول المصرف التجاري السوري وهو أكبر المصارف الحومية السورية، بالاضافة الى منع المؤسسات المالية الاوروبية من التعامل مع هذا المصرف. ويذكر انه سبق للاتحاد الاوروبي أن فرض حظرا على مبيعات المحروقات السورية والاستثمار في قطاع الطاقة السوري.

وأكدت مصادر دبلوماسية لوكالة "ايتار - تاس" أنه سيتم خلال الاجتماع الوزاري النظر في الاوضاع في سورية "من شتى الاوجه"، مع امتناعها عن التعقيب على احتمال أن يعلن الوزراء رسميا عن اعتراف الاتحاد الاوروبي بالمجلس الوطني المنبثق عن المعارضة السورية.

هذا وقرر الاتحاد الاوروبي ادراج اسماء 16 قاضيا ومحاميا ونائبا بيلاروسيا على القائمة جراء التحقيقات القضائية مع المعارضين. ويذكر ان القائمة السوداء الاوروبية ضد بيلاروس تضم أكثر من 200 شخص وضمنا الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو. ولا تزال اوروبا تطالب مينسك بالافراج عن جميع السجناء السياسيين والكف عن ملاحقة المعارضين قضائيا والالتزام بالحقوق والحريات المبدئية.

وسيتطرق الاجتماع الى الشأن الايراني، حيث من المتوقع توسيع "القائمة السوداء" ضد ايران التي تشمل حاليا 32 اسما بادراج اسماء 29 شخصا آخرين من كبار المسؤولين وأعضاء في القيادات العسكرية الذين يحملهم الاتحاد الاوروبي مسؤولية حالات انتهاك حقوق الانسان.

واشنطن تجدد تحذير رعاياها في سورية وتدعوهم لمغادرتها «في الحال»

الشرق الأوسط (10.10.2011)

جددت الخارجية الأميركية تحذيراتها للمواطنين الأميركيين في سورية بأن يغادروا سورية «في الحال». وقالت: إن المستقبل ربما سيشهد وقوف الرحلات الجوية المنتظمة، هذا بالإضافة إلى زيادة العنف والتوتر في سورية، وأن تصريحات نظام الرئيس بشار الأسد بأن هناك قوى أجنبية وراء المظاهرات، وتركيزه على الولايات المتحدة، صارت تشكل خطراً على المواطنين الأميركيين في سورية.

كانت الخارجية قد أصدرت بيانا عن هذا الموضوع قبل أيام، غير أنها جددت التحذير. وقال البيان: «نحث المواطنين الأميركيين في سورية أن يغادروا فورا، بينما يتوافر النقل التجاري. وننصح المواطنين الأميركيين الذين يجب أن يظلوا في سورية بالحد من السفر غير الضروري داخل سورية». وأشارت الخارجية إلى أنه على الرغم من أن السفارة الأميركية لدى سورية تواصل توفير خدمات جوازات السفر، وغيرها من الخدمات الطارئة للمواطنين الأميركيين، صارت إمكانات وأعداد الموظفين في السفارة محدودة في حالات الطوارئ. وأنه إذا زاد توتر وعنف الوضع ستزيد المعوقات أمام تقديم الخدمات اللازمة.

وذكَّر البيان المواطنين الأميركيين بأنه حتى المظاهرات التي تبدو سلمية يمكن أن تتحول إلى مواجهة وزيادة في أعمال عنف، وحثهم على تجنب مناطق المظاهرات، وعلى توخي الحذر إذا كانوا في مناطق مجاورة لمنطقة مظاهرات. وقال البيان: إن الكثير من المدن السورية، بما في ذلك دمشق، وضعت تحت إجراءات أمنية مشددة. ويواجه المسافرون على الطرق السورية زيادة في عدد نقاط التفتيش، وفي الحواجز التي تعوق السفر، وتمنع الدخول أو الخروج من مدن التوتر.

هذا بالإضافة إلى أن الحكومة السورية رفضت «مرارا وتكرارا» منح الإذن للدبلوماسيين الأميركيين من السفر داخل سورية، وأن هذا حدَّ من قدرة موظفي القنصلية على تقديم المساعدات المطلوبة إلى المواطنين الأميركيين خارج مدينة دمشق.

وأشار البيان إلى أن قرارات فرض مقاطعات تجارية واقتصادية على سورية تؤثر على رغبات مواطنين أميركيين يريدون إجراء معاملات اقتصادية وتجارية ومالية في سورية، وأن هذه العقوبات تمنع مواطني الولايات المتحدة من تقديم أي دعم مادي إلى الحكومة السورية، وأيضا تقديم «خدمات» داخل سورية، أو دفع رسوم تجارية أو مالية، مثل ضرائب تجارية، ورسوم ترخيص، ورسوم منافع عامة.

وأيضا تحظر المقاطعة تقديم المصارف الأميركية وشركات بطاقات الائتمان أي نوع من أنواع الخدمات في سورية، وأن هذا لا بد أن يحد من قدرة المواطنين الأميركيين على سحب مبالغ نقدية أو إجراء معاملات تجارية.

لكن يستثني قانون المقاطعة دفع نفقات المعيشة الشخصية في سورية وإجراء معاملات أخرى شخصية، مثل الضرائب الشخصية والرسوم المدرسية، ورسوم المرافق العامة.

سياسي تركي: النظام السوري لا يتأثر إلا بالتدخل العسكري

الرياض (10.10.2011)

في الوقت الذي يتوقع أن تقوم فيه تركية بفرض عقوبات على دمشق بعد أن أفشلت كل من بكين وموسكو مشروع قرار يدين أعمال القمع في سورية.. قال النائب السابق في البرلمان التركي رسول طوسون لـ"الرياض" إن الحكومة التركية لم تشرح حتى الآن شكل هذه العقوبات التي ستفرضها على سورية، لذا فمن الصعب التكهن بالتأثير المتوقع لها.. وإنما نعرف كما يعرف الكل أن الحدود قد أغلقت بالأمس ولذا فالمتضرر من هذا الإجراء هي الحكومة السورية والأمر بالتالي سينعكس على الشعب السوري وكذلك العلاقات العائلية والاجتماعية التي تربط سكان المناطق الحدودية في الطرفين.

وأضاف طوسون أعتقد أن العقوبات المؤثرة على الحكومة السورية ستأتي فيما بعد من قبل القوى العالمية والإقليمية معاً مثل حظر الطيران وكذلك منع وصول الأسلحة والذخائر إلى سورية وهذه هي التي ستجعل الحكومة السورية في ضيق، ولكن النظام القائم في سورية في رأيي لا يتأثر ولا يمتنع من الضغوط على الشعب السوري فالعقوبة التي ستلزم سورية هي إصدار قرارات من الأمم المتحدة مثل الحصار أو مثل التدخل بأي شكل سواء البري أو البحري ولكن نوعية هذه التدخلات لا نعرف عن جوهرها لأن الحكومات لا تشير لنوعية العقوبات على سورية.

واستبعد طوسون في تصريحه لـ"الرياض" أن يتم تجميد رؤوس أموال سورية موجودة في تركية مشيراً إلى أن هذه النوعية من العقوبات لا تضر كثيراً رجال الأعمال السوريين.

ووصف طوسون الحديث عن اتفاق بين أردوغان وأوباما بالبيانات غير الموثوقة قائلاً إن هذه استنتاجات واستنباطات من البيان الصادر عن القمة التركية الأميركية والذي تحدث عن الحفاظ على الشعب السوري.. وأضاف القوى العالمية كالناتو والاتحاد الأوروبي وأميركا مصممين على الضغط على سورية ولكن مختلفين في شكل الضغط.

في رأيي الضغوط غير العسكرية لا تؤثر على النظام السوري هناك دول إقليمية مثل إيران تؤيد النظام السوري بكل أنواع الطرق مالياً ولوجستياً والنظام السوري لا يتأثر إلا بالتدخل العسكري ولكن لا نعرف شكل هذا التدخل.

الجدير بالذكر أن أردوغان كان قال في وقت سابق إنه سيعلن عن خارطة طريق لفرض عقوبات على سورية.

الحكومة السورية تستخدم احتياطياتها النقدية لسد احتياجاتها

البيان الإماراتية (10.10.2011)

قالت مصادر اقتصادية سورية مطلعة إن "السلطات استخدمت مؤخراً عدة مليارات من الدولارات من احتياطها المالي نظرا للحاجة لسد بعض العجوزات في الدوائر الرسمية خاصة بعد تراجع في مداخيل الخزينة العامة".

وأضافت المصادر أن حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة كان أعلن في أغسطس الماضي عن استخدام مليارين دولار من الاحتياطي النقدي البالغ 17 مليار و400 مليون دولار.

وقالت المصادر إنه "بحساب بسيط يتبين أن حجم الاستخدام من الاحتياطي قد وصل حالياً إلى حوالي 4 مليارات دولار، خاصة مع تزايد حجم النفقات لقوى السلطات التي تتحرك على الأرض، فضلا عن زيادة عدد موظفي القطاع العام وتراجع مداخيل الضرائب والرسوم الجمركية وكتلة مالية بارزة من مداخيل النفط والغاز وغيرها".

وكشفت وسائل إعلام محلية في اليومين الماضيين أن "الأمانة العامة للحكومة السورية طلبت من وزاراتها والجهات التابعة لها الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة والعمل على ترشيد الإنفاق العام الجاري والحد من الهدر والتقليل ما أمكن من المكافآت وتعويض العمل وتعويض النقل والاقتصار على الضروري في إنفاقها وإعادة النظر بالمشاريع الاستثمارية حسب الأولوية والاقتصار على الهام فقط وتأجيل التعاقد على المشاريع غير المباشر بها وغير الضرورية".

وتعلن السلطات السورية باستمرار إنها "تتوجه شرقاً للتعويض عن حصار المجتمع الغربي بغية تأمين احتياجاتها من كافة المواد الاقتصادية وغيرها".

رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي: الفيتو الروسي جاء لحماية الشعب السوري ومنع التدخل الخارجي

روسيا اليوم (10.10.2011)

اعتبر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي علي حيدر أن الفيتو الروسي في الأمم المتحدة جاء لحماية الشعب السوري ومنع التدخل الخارجي وليس صك براءة للنظام، داعيا روسيا إلى اتخاذ خطوات عملية أخرى على الأرض لاستكمال نجاح موقفها.

وجاءت تصريحات حيدر في مقابلة مع "روسيا اليوم" بعد لقائه ضمن وفد من المعارضة السورية في الداخل ميخائيل مارغيلوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي.ونوه حيدر بأن الوفد لا يمثل كل المعارضة وقال: "حاولنا التنسيق مع اعضاء كثيرين في الداخل من بينها هيئة التنسيق ولكن الظروف لم تنضج بعد للمشاركة في مثل هكذا الوفد". واكد ان تصريحات مارغيلوف بأن الفيتو الروسي ليس "كرت بلانش" خفف من مخاوف الحراك الشعبي السوري.

رئيس حكومة إقليم كردستان يلتقي نجل مشعل تمو ويصف والده بـ«شهيد الحرية», أخبـــــار

وكالات (10.10.2011)

في إطار الموقف المستجد لقيادة إقليم كردستان بدعم الانتفاضة الشعبية في سوريا، استقبل برهم صالح رئيس حكومة الإقليم بمكتبه الرسمي في العاصمة أربيل فارس تمو نجل السياسي الكردي مشعل تمو الذي اغتيل يوم الجمعة المنصرم، وقدم له ولأسرته تعازيه بهذه المناسبة واصفا تمو بـ«شهيد الشعب والحرية والديمقراطية».

وأكد صالح خلال اللقاء أن «تمو تحول إلى رمز آخر للحركة السلمية والشعبية للشعب الكردي من أجل الحصول على حقوقه القومية والديمقراطية المشروعة»، مضيفا أن «الخلافات لن تحل في أي دولة عن طريق العنف والترهيب، بل تحل من خلال احترام رغبة وإرادة الشعوب، فجميع التجارب بالعالم أثبتت عقم الحلول العنفية والإرهاب التي لا تأتي سوى بالمزيد من الخراب والدمار للشعوب والدول»، وأضاف أن «الدور الكردي في الانتفاضة السورية هو دور مشرف ويتناسب مع تطورات الأحداث هناك، حيث إن الكرد لم يكونوا قط عاملا من عوامل الفوضى وعدم الاستقرار في هذا البلد، بل مضوا في تحركاتهم للمطالبة بحقوقهم الديمقراطية والمدنية في إطار سلمي بعيدا عن العنف، ولذلك يجب احترام هذه الإرادة الشعبية وعدم تعامل النظام السوري مع المطالب السلمية بالسلاح والقوة المفرطة».

من جهته، قدم فارس تمو شكره وتقديره لمواقف القيادة الكردية بكردستان العراق، وقال بأن تلك المواقف تعزيهم في مصابهم، مشيرا إلى أن «والده قتل من دون أي ذنب، ومع ذلك فإن أسرته تتطلع لأن تكون الدماء التي أريقت منه خميرة للنضال السلمي من أجل تحقيق الحرية والحقوق المشروعة للشعب الكردي، وأن تكون تضحيات والدنا دافعا للتعايش السلمي والديمقراطي بين المكونات السورية المتطلعة إلى حقوقها الإنسانية والديمقراطية».

وفي السياق ذاته، التقى نائب رئيس البرلمان الكردستاني الدكتور أرسلان بايز بعائلة تمو وقدم تعازي شعب كردستان إلى عائلة الفقيد مثمنا دور تمو في النضال السياسي الكردي. وجدد نجل تمو أثناء اللقاء شكر عائلته لموقف الشعب الكردي عبر برلمانه وذلك بإصدار بيان إدانة شديدة لاغتيال تمو، معلنا أنهم «لن يقيموا مراسم العزاء بوالده لأن النضال السلمي والمدني للشعب الكردي في سوريا ما زال مستمرا ويحتاج إلى تضحيات أخرى من هذا الشعب».وعلى صعيد متصل، دعت حركة التغيير الكردية المعارضة التي يترأسها السياسي الكردي المعروف نوشيروان مصطفى في بيان صدر عن كتلتها البرلمانية بمجلس النواب العراقي يوم أمس، الحكومة العراقية إلى موقف واضح من «اعتداءات نظام بشار الأسد على المواطنين المدنيين والعزل». وقالت الكتلة في بيان تلقت «الشرق الأوسط» نصه «إن كتلة التغيير تدين بشدة الحملة الشرسة التي تنفذها السلطات السورية ضد السكان المدنيين الذين يطالبون فقط بتحقيق حرياتهم وحقوقهم الديمقراطية مثل سائر شعوب المنطقة والعالم». ودعت الكتلة الحكومة العراقية إلى موقف واضح مما يجري في سوريا وقالت في بيانها «ندعو الحكومة العراقية إلى الخروج عن صمتها تجاه الجرائم التي يرتكبها النظام السوري، وأن تعلن عن موقف واضح وصريح مما يجري هناك، وأن تدعو الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة والرضوخ لمطالب الشعب وإرادة الجماهير، حتى يتمكن الشعب السوري من بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي في البلاد يضمن حقوق جميع المكونات الشعبية». وفي جزء من البيان أدانت حركة التغيير مقتل السياسي الكردي مشعل تمو واعتبرت اغتياله جزءا من سياسة القمع ومحاولة القضاء على الحركة الشعبية الكردية في سوريا.

معارض سوري: قدمنا الى موسكو لنقول شكرا على الفيتو الروسي

ايتار تاس (10.10.2011)

أكد قدري جميل، رئيس "اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين" رئيس وفد المعارضة السورية في الداخل الزائر لموسكو أن الفيتو الروسي على قرار مجلس الأمن الدولي ضد سورية يفتح الطريق امام الحوار الوطني.

وقال جميل عقب اللقاء الذي جمع وفد المعارضة المذكورة مع ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي يوم 10 اكتوبر/تشرين الأول في موسكو "لقد قدمنا الى موسكو لنقول شكرا على الفيتو الذي وضعته روسيا على قرار مجلس الأمن.. والحقيقة تكمن في أنكم بهذا الشكل اعقتم التدخل الخارجي في الشأن السوري وفتحتم الطريق امام الحوار واعطيتم الضمان في حماية السكان المدنيين في بلادنا".

واكد جميل على ضرورة بدء الحوار الداخلي على وجه السرعة، موضحا "كل يوم تأخير يعني ضحايا جدد.. اليوم هو الوقت المناسب للبدء في المباحثات والحفاظ على وحدة سورية"، مضيفا ان على النظام والمعارضة الموافقة على

منطق القبول بالتنازلات المتبادلة "ويجب ألا يذهب اي طرف من الأطراف الى الحوار بأفكار وتصورات مسبقة على أساس فرضها على الجميع".

من جهته، اعتبر بروفيسور دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن رضوان زيادة في حديث لـ"روسيا اليوم" انه "بعد ممارسة حق النقض الفيتو، فقدت روسيا اي ثقة بها داخل الشعب السوري"، وقال: "لا اعتقد ان اي خطوة تقدم عليها روسيا ستكون مقبولة من قبل الشعب السوري".

مفتي سوريا يتوعد أوروبا وأمريكا بعمليات انتحارية على أراضيهم

العربية (10.10.2011)

هدد مفتي سوريا أحمد حسون أوروبا وأمريكا بعمليات انتحارية يقوم بتنفيذها أشخاص متواجدون بالفعل في أوروبا وأمريكا في حال تعرضت سوريا لأي قصف أو اعتداء.

وقال حسون في مقطع فيديو تم بثه على اليوتيوب "مع انطلاق أول قذيفة صوب سويا فلبنان وسوريا سينطلق كل أبنائهما وبناتهما ليكونوا استشهاديين على أرض أوروبا وفلسطين".

وأوضح حسون "أقولها لكل أوروبا وأقولها لأمريكا سنعد استشهاديين هم الآن عندكم إن قصفتم سوريا أو قصفتم لبنان، فبعد اليوم العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم وأنتم من ظلمتمونا".

وأضاف مفتي سوريا "سنقول لكل عربي ولكل إنساني: لا تعتقدوا أن من سيقوم بالاستشهاد في أراضي فرنسا وبريطانيا وأمريكا سيكونون عربا ومسلمين، بل سيكونون محمد درة جديد وسيكونون كل الصادقين الجدد"

وفي ختام كلمته استجدى حسون الغرب ألا يقترب من التراب السوري قائلا: "لا تقتربوا من بلادنا أرجوكم أرجوكم.. فبلادنا أرض النور أرادها الله لتشرق على العالم، فمن أرضنا ومن دمشق الأمويين حملنا حضارة ابن رشد التي جعلت أوروبا تستيقظ ومن بغداد جعلنا الشرق يشرق".

الجار الله: تهديدات جوفاء أحمد الجار الله وفي اتصال مع رئيس تحرير جريدة "السياسة" الكويتية، أوضح أحمد الجار الله لـ"العربية" أن "النظام السوري يعيش حالة من اليأس، وبالتالي أحلامه بعيدة عن قدراته وإمكانياته، فالمفتي أحمد حسون ليس الوحيد الذي هدد وتوعد، فقبله هدد رئيس النظام بشار الأسد بإشعال منطقة الشرق الأوسط خلال 6 ساعات والسيطرة على منابع النفط في الخليج، كما سبق لوزير الخارجية وليد المعلم أن هدد العالم كله في حال ما سمّاه حدوث اعتداءات على السفارات السورية في الخارج".

وتابع الجار الله: "النظام السوري حاليا يتكلم بأكثر من أحلامه وقدراته، لاسيما بعد تشكيل المجلس الوطني الذي بات مرجعية للثورة السورية، وسترحب به الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن هناك اتصالات بهذا الشأن، وعندها سنرى ما يتحقق من تهديدات المعلم الذي توعد باتخاذا إجراءات مشددة ضد الدول التي تعترف بذلك المجلس".

وحول تهديدات المفتي حسون، قال الجارالله: "أوروبا وأمريكا محصنة ضد الإرهاب، بل إنهما أصبحتا قادرتين على تصدير الإرهاب إلى الدول التي تنزعجان منها، وليس هناك ما يدعو للقلق بشأن تهديدات نظام الأسد وأركانه".

وفيما إذا كانت هذه التحذيرات والتهديدات جاءت نتيجة تشكيل المجلس الوطني السوري المعارض، أفاد الجارالله: "لاشك أن تشكيل المجلس هو أحد اسباب صدور تلك التصريحات، ولاسيما بعد أن أصبح للثورة السورية مرجعية، وهو ما أكدته تظاهرات الجمعة الماضية التي حملت شعار (المجلس الوطني يمثلني)، ونحن اعتدنا على سماع هذه التهديدات من النظام الإيراني من قبل، ولذلك ليس لها أي معنى وإن وجب التحرز"، وأردف: "النظام السوري أفرغ ما في جعبته من أعذار ومبررات لقمع التظاهرات في البلاد، ومبادرة الجامعة العربية كانت خشبة الإنقاذ الأخيرة له، ولكن الله أعمى بصيرته عنها فرفضها".

رسالة من علماء المسلمين حول تغطية شبكة الجزيرة للأحداث في سورية

بيان (10.10.2011)

السيد رئيس مجلس الإدارة في شبكة الجزيرة حمد بن ثامر آل ثاني المحترم

حفظه الله تعالى ورعاه :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

نحمد الله تعالى إليكم، ونسأله أن يسدد خطاكم في مسيرة شبكة الجزيرة التي كانت قفزةً نوعية تتفاخر بها الأجيال العربية، ومعلماً من معالم الحضارة العربية والإسلامية في الفترة الأخيرة، ونود أن تسمحوا لنا بالمفاتحة والصراحة والشفافية في تغطية الجزيرة للشأن السوري خلال الأيام الماضية..

ونحن هنا إذ نتحدث عن التغطية الإخبارية لقناة الجزيرة العربية والمباشر فإننا نعكس بذلك ما يعتمل في صدر شريحة واسعة من الشارع السوري الذي يتساءل عنسرالتغير في هذه التغطية التي لمسها الكثيرون، وكما لا يخفى عليكم فإن المشاهد ذكي، خصوصا في ظل وجود قنوات عدة يستطيع المشاهد أن يقارن بينها في التغطية وفي أسلوبها وإيحاءاتها ..

أولا إن تعيين شخصية منتمية إلى تيار سياسيمعروف، مسؤولاً عن الملف السوري في القناة، بحيث يقرر نوعية الضيوف وطريقة التغطية، يُعدَّ تناقضاً كماتعرفون ونعرف مع أبسط قواعد المهنية الصحافية التي تعارف عليها أبناء هذه المهنة، ويتناقض أيضا مع الشعار الذي رفعته الجزيرة الرأي والرأي الآخر، ويتناقض أيضا مع ميثاق الشرف المهني الذي رفعته الجزيرة وممارساتها السابقة على الأرضبحيثلا يمكن لذي توجه سياسيوحزبي أن يعمل في الجزيرة فضلا أن يقود تغطية بحجم تغطية الثورة السورية التي لا يخفى عليكم تداعياتها وتأثيراتها المنطقوية والاقليمية ..

ثانيا نتمنى ألا تنحاز الجزيرة إلى فريق ضد فريق ، ونتمنى أن تكون أمينة لشعار الرأي والرأي الآخر، وأمينة لشعار آخر رفعته وهو الجزيرة نبضالشارع، وإن تغليبها طيفاً سياسياً على آخر يُعدُّ خرقا لهذه الشعارات، ومحل استغراب الشارع السوري المنتفضوالذي يرفع شعاراتإسلامية ..

ثالثا المؤسف أن يتم خلط التغطية الصحافية والإعلامية بالعمل السياسي وهو ما ظهر من خلال مؤتمر الدوحة الأخير، ونعتقد أن علاقة شخصية مفكرة مع تيار سياسيسوري معين، لا ينبغي أن تؤثر على تغطية الجزيرة، بحيث يُهمش تيار على حسابآخر، وباعتقادنا فإن التغطية لا تكون مناصفة بينسوع ، بقدر ما تكون التغطية الحقيقية هو عكس الشارع السوري والحراك السوري الحقيقي بغضالنظر عمن يمثله أو من يقوده، فالمساواة بالتغطية بين المؤثر بنسبة تسعين بالمائة أو أكثر أو أقل، وبين المؤثِّر في الحَدَث بنسبة عشرة بالمئة، هذا ظلم بيِّن وواضح كما تعرفون ..

رابعا: إن سورية والمنطقة تمر بمرحلة خطيرة، وبإذن الله تعالى سورية ما بعد النظام الأسدي ستكون خير معين لإخوانها في دول الخليج، وليستدولة ابتزازية لهم، كما كانت في ظل النظام الفاقد للشرعية ، وإن سورية ومستقبلها بأيدي مَن ضحوا من أجلها ضد هذا النظام المجرم، وإن مَن يحمل شعلة الحرية والاستقلال الحقيقي على الأرضهم شباب مؤمنون بعروبة وإسلامية سورية، وهم الأمناء على عهد الشهداء والمعتقلين والجرحى، وليستشعلة الحراك بأيدي مَن كان ولا يزال يطالب بتفكيك النظام الاستبدادي، ولم يرتق بعدُ إلى مطالب الشارع بإسقاط النظام السوري المجرم ..

إننا في رابطة العلماء السوريين توجهنا إليكم بهذه الرسالة من باب الأخوة والتناصح واستنادا إلى المواثيق المهنية الإعلامية التي رفعتها الجزيرة وغيرها، آملين أن يتم الأخذ بها سريعا ، فالشارع السوري يسائلنا بشكل لحظي عن سر تجاهل القوى الحقيقية المنتفضة والقوى الحقيقية التي تمثله، لصالح آخرين ليس لهم ذلك الوزن الذي يأخذونه على الشاشة .. التاريخ الأمينالعامة لرابطة العلماء السوريين

1432 محمد فاروق البطل /11/ 2011 الموافق 3 /10/1

تصريح صادر عن المركز الإعلامي لجماعة الاخوان المسلمين

بيان (10.10.2011)

تعقيباً على تصريحات وليد المعلم وزير خارجية نظام بشار الأسد بشأن معاقبة الدول التي تعترف بالمجلس الوطني السوري صرح ناطق باسم المركز الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية بما يلي:

"وزير الخارجية السوري وليد المعلم الذي محى أوربا عن الخريطة يرتجف رعباً من تشكيل المجلس الوطني السوري، ويهدد الدول التي تعترف به بإجراءات قاسية.

هذا الرجل الذي ابتليت به بلدنا سورية كما ابتليت بنظامه يتحفنا دوماً بإبداعات خارجة عن نطاق العقل والمنطق السياسي، ولم يدر أن كلامه عن المجلس الوطني السوري، يشكل اعترافاً بأهمية هذا المجلس وخطره على نظام حكمه المتداعي، وخاصة بعد أن رحب الشعب السوري بهذا المجلس على نطاق واسع".

غليون للأسد: يكفي دماء وأخطاء وإجرام إرحم شعبك (مقابلة)

إل بي سي (10.10.2011)

رأى عضو "المجلس الوطني السوري" الدكتور برهان غليون أنّه يجب "السماح لكل فرد بأن يساهم في العمل الديمقراطي اليوم في سوريا كون الإحباطات تراكمت جرّاء المرحلة الماضية ويجب أن يتغّير هذا الأمر اليوم"، مشيرًا إلى أن "أي فرد حاليًا يرفض الوصاية، والمعادلة الحقيقية للعرب هي الحرية، والإنسان الذي تحد حريته هو مهان فالكرامة والحرية مترابطان".

غليون، وفي حديث لقناة "lbc" (الفضائيّة اللبنانيّة) من العاصمة الفرنسية باريس، أكّد أنّ "المجلس الوطني السوري" ليس كالمجلس السابق". وقال: "نحن بنينا مجلساً جديداً، الأول كان مبنياً على مجموعة من الأشخاص وضعوا أسماءً تعبر عن جزء من الشعب السوري، فقلنا أنه لا يحق لمجموعة من الناس أن تقرر ماذا يريد الشعب السوري، ولهذا اقترحنا قيام مجلس وطني يمثل القوى الفعلية الموجودة على الأرض"، مشيرًا إلى أن "هذه المعارضة لها تاريخ عريق وفيها مناضلون منذ سنوات ولا يمكن أن يبقوا خارج "المجلس الوطني". وأضاف: "قلنا أنه لا بد لهذا المجلس أن يكون متوازناً ومبنياً على الموازاة والمساواة في التمثيل".

وأضاف غليون: "البعض الذي انتقد عدد الإسلاميين في المجلس، لا يعرف التفاصيل، وهناك فكرة خاطئة تم تظهيرها"، لافتًا إلى أن "هؤلاء ليسوا جميعاً مسلمين وهناك تكتلات تمثل الأطياف المتعددة والقوى التي تسمى إسلامية لها ممثل أو اثنان". وقال: "ولكن المسلمين هم في الأساس مواطنون سوريون ولهم الحق بالتمثيل الكامل ولا يمكن لسوريا الجديدة أن تكون جديدة إذا ميزّت بين إسلامي وغير إسلامي وفي كل الحالات في الانتخابات يقرّر الشعب السوري من يريد أن يحكمه، ولكن اليوم ما نريده هو أن يسقط النظام".

وعلّق غليون على كلام (وزير الخارجية السوري) وليد المعلم بالقول: "هذا الكلام هو اعتداء على سيادة الدول الاخرى لأنّ هذه الدول لها الحرية الكاملة بالاعتراف بالمعارضة أم لا"، مشيرًا إلى أن "القول بأن هناك اجراءات ستتّخذ ضد من يعترف تدل على ان النظام مرعوب وخائف وبدأ يشعر حقيقة بالخوف من هذه المعارضة". وأردف: "لو كنت مكان الدول الأخرى لاعترفت بالمجلس لسبب واحد، هو أنه لا يحق لأحد أن يسكت عمّا يجري في سوريا لأن ما يحصل هو "جرائم ضد الإنسانية" وما يحصل في الرستن أكبر دليل على ذلك".

ورداً على سؤال عمّا إذا كان هناك مجموعات إرهابية ومسلحة في سوريا، أجاب غليون: "بعد 7 اشهر ذهب زهاء 10 آلاف شهيد وحوالي 10 آلاف جريح والمعتقلون زادوا عن 100 الف"، مشيرًا إلى أن "هناك من يطلق النار في الشارع والمسيرات التي يقوم بها الشعب السوري هي مسيرات سلمية ولكن الصدام يأتي من القوات العسكرية التي انشقت عن هذا النظام وبات بعض عناصر الجيش في حرج أمام أهلهم لأنهم وجدوا أنفسهم أمام موقف إطلاق النار على المتظاهرين".

وحول ما إذا كان هناك رهان على سقوط الجيش وانقسامه، قال: "هؤلاء المنشقون أبناؤنا وسنتعامل معهم في سياق ما يحصل، والجيش الباقي يدفعنا إلى معارك ليست معاركه ولكن نحن نريد أن يتقدم الجيش كمؤسسة وطنية ويقوم بخطوة كبيرة إنقلابية ربما ضد نظام (الرئيس السوري بشار) الأسد بما يتوافق مع المعارضة". ورداً على سؤال إذا ما كان سيرأس "المجلس الوطني"، أجاب: "هذا شيء ثانوي والمهم أن نمثل المعارضة والشعب السوري"، معتبرًا أنّ "السوريين باتوا حساسين من كلمة الرئيس لأن الرئيس القائد أصبح صورة تسيء إلى كلمة "الرئاسة".

وإذ تابع: "لم نقم بعد بالإجراءات الضرورية للاعتراف بـ"المجلس" ولكن ما قمنا به في القاهرة هو لنقل نشاطاتنا إلى بلد عربي، مع أن تركيا بلد صديق، ولكن نقوم بنشاطنا على اساس التوازن ولا نريد للمجلس أن يصبغ سوى بصبغة

الشعب السوري"، أضاف غليون: "بداية العمل لـ"المجلس" بدأت أصلاً في الدوحة وجهود المؤتمر الذي أقيم في الدوحة كانت أساسية لنجاح المجلس اليوم، ولكن نصرّ على أن يكون العالم العربي وراء "المجلس الوطني" قبل أي شيء آخر"، مشددًا على أن "ليس هناك سوري اليوم يقبل أن يضع يده بيد الأسد"، وقال: "عليه أن يتنحى وأن يخرج من حياة الشعب السوري لأنه بات رمزاً لتدمير الشعب السوري".

وأردف غليوان قائلاً: "نحن نخرج من استبداد ولا نريد أن ندخل في استبداد آخر، وما يحصل في المجلس السوري اليوم هو طبيعي، نحن لا نعمل مع أي بلد آخر والهدف الوحيد والسياسة الوحيدة التي نتبعها هي التي تبلورها أطراف هذا المجلس والاختلافات في المجلس هي التي ستؤدي إلى خريطة طريق عمله للمرحلة المقبلة". وشدد على أن "كل سياسة المجلس تقوم على قاعدة التوافق ولن يسيطر المسلمون أو العلمانيون أو أحد على قراراته، هناك عمل جماعي اليوم ونريد أن يكون موقفنا متوازنا من تيارات الشعب السوري، بين الشرق والغرب ، وليس لدينا عدو سوى اسرائيل ، ونتعامل مع الدول على قاعدة وطنية وما يصبّ في مصلحة الشعب السوري".

ورداً على سؤال "من فبرك "المجلس الوطني" وعن الدور التركي أو الأميركي والإسلامي"، أجاب غليون: "هذا "المجلس" يختلف عن المجلس السابق الذي كان غير متوازناً، وتكوّن "المجلس" الجديد على اسس مختلفة عن السابق، وقلنا بأننا نريده أن يمثل القوى السياسية السورية الحقيقية، فقمنا بدعوة التنسيقيات الأساسية في الدوحة حيث ناقشنا الأمور مع القوى وكان يجب أن يصدر بياناً تأخر لأسباب عديدة، لكن كان في ذهننا أنه لا يجب التأخر أكثر في إعلان "المجلس الوطني". ورداً على سؤال "من الجمهور حول مبلغ 20 مليون دولار قبضها من الأمير القطري"، قال: "هذا كلام فارغ ومخابراتي وإذا قبضت أم لا ، لا أحد يعرف، ومرتبي هو من العمل الجامعي ولست بحاجة لأموال، ومن بحاجة للأموال لا يضع روحه على كفه في مواجهة نظام شرس مثل النظام السوري".

وتابع: "نحن اليوم ننتظر تبرعات رجال الأعمال السوريين الكثر الذين أبدوا استعدادهم للمساعدة، ولا ننتظر دعم أي بلد، إنما إذا ساء الوضع قد نحتاج إلى دعم إخوتنا العرب"، مشيرًا إلى أن "هناك سوريين أغنياء ومتحمسّين لدعم سوريا ومسيرة الشعب السوري". وقال: "نحن وضعنا خارطة طريق ونراهن على أمور عدة ولكن لا نعرف متى يسقط النظام، ونحن ندعم الشباب على الأرض في سوريا، ونراهن على استمرار الانتفاضة والشعب السوري لم يكن يوماً مصراً على اكمال المسيرة حتى النهاية".

وانتقد غليون ما قاله الرئيس السوري وما جاء على لسان (مستشارة الأسد) بثينة شعبان بأن الثورة انتهت وقال: "يتبيّن أن ما يحصل هو العكس مثلما حصل في "أسبوع المجلس الوطني" في سوريا من تظاهرات، وعلينا دعم الثورة إعلامياً وسياسياً ومادياً ونريد انتزاع حق الشعب السوري بالديمقراطية وأحقية قضيته ونريد أن نجعل هذا النظام كالورق الصفراء التي تسقط وتجرّد من كامل صلاحياته ، وسنحمي شعبنا من القتل وسفك دماء الأبرياء".

وحول موقف روسيا قال غليون: "المشكلة مع الروس هي مع الدول الغربية والاوروبية بشكل خاص، وهذه الدول لم تقم بدورها باقناع الروس بتغيير مواقفها، وعليهم أن يقنعوهم. نحن بلد ضمن صراع اقليمي ودولي، والموقف الروسي قابل للتغيير وهذا جزء من مهمتنا". وعن المفاوضات مع النظام السوري قال: "المفاوضات مقطوعة إلا بشرط واحد هو إزالة نظام العنف والاستبداد وإذا كان من مفاوضات ستجرى هي إذا قرر طرف في النظام بالانتقال بالنظام إلى الديمقراطية نتواصل معهم"، لافتًا إلى أن "هذه الأطراف قد تكون في الجيش أو أعضاء في النظام لم يلوثوا أيديهم بالدم، ولكن ليس مع بشار الأسد إطلاقاً".

وحول ورشة الإصلاحات التي قام بها الأسد سأل غليون: "هل من قبيل الصدفة أن الشعب السوري فهم أن ما يسمى بالإصلاحات كلام فارغ ؟ ولو كان الاصلاح حقيقياً لماذا يستمر الشعب السوري بالمطالبة باسقاط النظام إذن ؟". واضاف: "إن التعاطي لا يكون بالقتل والضرب، المطالب اليوم هي مطالب شعب كامل وفئات من كامل شعبه، واليوم لسنا في حالة قمع للتظاهرات بل في حالة حرب عالمية تخاض بكل الأسلحة ضد الشعب السوري وضد المناطق السورية".

ورداً على سؤال من المشاهدين حول ما إذا كان المطلوب إسقاط النظام العلوي لتركيب نظام السنّي بديلاً عنه، أجاب غليون: "جزء مما يحصل هو الخروج من منطق الطائفية إلى النظام المدني الذي تتساوى فيه حقوق المواطنين وأهم ما يحصل هو التركيز على كرامة الفرد وحريته ولن نعود إلى فكرة وضع طرف مقابل طرف"، مشيرًا إلى أن "النظام استخدم الإرهاب في الداخل والخارج ونريد لسوريا أن تخرج من هذه الدوامة، وهي ستكون ديموقراطية وتتعامل مع كل الدول العربية" .

وحول ما إذا كان النظام اليوم ووضعه يشبه السيناريو الليبي قال غليون: "التدخل العسكري ليس بيد المعارضة السورية أو الشعب إنه يرجع إلى توقف النظام عن ممارساته"، معتبرًا أن "التدخل العسكري مطروح بسبب المعاناة". وقال: "نحن مع حماية المدنيين التي تستدعي صيغاً عديدة ونحن سنفرضها وسنتوافق ونتناقش مع الامم المتحدة على الصيغ التي ستتطبق لحماية الشعب السوري". وتابع: "نحن نقول بأننا لا نريد التدخل العسكري ونرفضه ولكن اذا استمر بشار الأسد بفعل ما يفعله بالشعب السوري، سيتغيّر الأمر، ولن نتقدم بطلب لـلـ"ناتو" بالتدخل العسكري، وسنتقدم ونسعى بجميع جهودنا في الامم المتحدة من أجل حماية المدنيين ولا علاقة للأمم المتحدة بـالـ"ناتو""، سائلاً: "ماذا نفرض على السوريين باستدعاء الـ"ناتو"؟ وأضاف: "هذه أوهام موجودة لدى البعض وهي غير واقعية والـ"ناتو" ليس لعبة بيد أحد وليس نحن من يطلبه والرهان اليوم هو على استمرار الثورة ودعمها ، عمل دولي لدعم الشعب السوري، وحماية الشعب السوري ولسنا مع تسليح الناس، نحن مع ثورة سلمية".

وأردف غليون قائلاً: "ما من ثورات حقيقية في التاريخ إلا وكانت سلمية، وهذا ما أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم". وأردف: "نقع في الفخ الذي ينصبه النظام إذا استخدمنا السلاح ، ويصبح الأمر أشبه بحرب ضد ميليشيات وهذا ما لا نريد إعطائه كذريعة للنظام". وحول الخرائط العسكرية التي قيل بأن "المجلس الوطني" وضعها، نفى إطلاقاً الأمر وقال بأنها مطية من النظام السوري، مؤكدًا أنه "لن يكون حرباً أهلية في سوريا". وقال : "التاريخ أظهر أن هوية سوريا لا تفصل عن تاريخها وبدون الدروز والعلويين والمسيحيين والسنة لا توجد سوريا"، مشيرًا إلى أنه "لقد تكوّن وطناً سورياً حقيقياً خلال التاريخ لليوم وهناك شعور وطني حقيقي". وتابع: "لا تقارنوننا بأنظمة أخرى، مثلاً لبنان قام على طوائف، أما في سوريا قام النظام على فكرة الدولة الواحدة"، مشددًا على أن "السوريين شعب عربي واحد بصرف النظر عن الانتماءات الطائفية".

وحول كلام البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، قال برهان غليون: "أفهم مخاوف المسيحيين والجماعات والطوائف الصغيرة لكن في الوقت نفسه الحل ليس في حلف الأقليات ضد الأغلبية لأنه يدفع بالأغلبية إلى أن تصبح أكثر شراسة"، مؤكدًا أن "الحل هو بالديمقراطية". وسأل: "ما الذي جعل السوريين أن يقبلوا بفارس الخوري رئيساً لحكومتهم"؟ وتابع مجيباً: هذا لأنهم فهموا الديمقراطية".

وقال غليون: "هناك ضمانات نعمل عليها هي أن تكون الدولة مدنية وأن يكون هناك ميثاق وطني وأن يكون هناك لقاء بين ممثلي الطوائف والاديان وحركة عمل من أجل امتصاص التناقضات وتطمين الناس وهذا ضمانة لانتصار الثورة عندما تنطوي كل أطراف الشعب السوري داخل هذه الثورة لتصبح الديموقراطية لكل الناس".

وإجابة على سؤال من قتل نجل المفتي السوري (أحمد بدر حسون) قال غليون: "مفروض على النظام السوري الإجابة ولا استبعد أن تكون المخابرات قتلته لأن المخابرات تتحكم بسوريا والمفتي لسوء الحظ وضع نفسه في صف النظام وغطّى ممارسات النظام، وطالما كان النظام في سوريا منغلقاً على الصحافة وغيرها كل ما يقال ويشاع كذب والأمن السوري يتلاعب بالتحقيقات ويقتل من أجل إثارة الفتن والحرب الأهلية".

ورد على ما قاله المندوب الروسي في مجلس الأمن، بالقول: "هذا النظام هو المصدر الرئيسي للعنف وليس التظاهرات وقد يفتح أفقاً امام الحرب الأهلية"، معتبرًا أن "المعارضة ليست مسلحة والشباب الذين يموتون ليسوا مسلحين، ولكن هناك أسلحة تدخل سوريا وممكن لدول وأطراف متعددة أن تصدر سلاحاً كي يكون لها أدوات في العمل. ولم يستبعد امكانية استخدام الافراد للسلاح للانتقام من هذا النظام". وقال: "بشار لن يتمكن من حرق أي شيء على الاطلاق، هو سيحترق".

أما عن السيناريو المفترض بعد سقوط بشار الأسد وعن مصيره فقال: "إذا سقط (الأسد) من دون أن يكون قد تراجع عن أفكاره سيكون مصيره مصير أي مجرم آخر لأنه المسؤول الأول عن إعطاء الأوامر بالقتل"، مؤكدًا أنه (الأسد) "تسبب بمقتل عشرات الآلاف من السوريين واعتقال الآلاف"، ومشيرًا إلى أن "الضمير البشري لا يقبل بترك سفاحاً يهرب بدون عقاب ولن يهرب من عقاب الشعب السوري".

وحول خشية (رئيس الوزراء العراقي) نوري المالكي من الحرب في المنطقة، قال غليون: "نوري المالكي شريك وحليف للنظام السوري ومن الطبيعي أن يتحدث عن الحرب الأهلية لكسر إرادة الشعب السوري، ولكن الشعب السوري لم يكن يوماً مصراً على معركته في الحرية مثل اليوم". وقال: إن المعارضة اليوم تضم 3 أطراف، الشباب والتنسيقيات الذين أظهروا قدرة ووعيًا كبيرين، و"المجلس الوطني" بما فيه من قوى، وأطراف المعارضة الأخرى بما

فيها هيئة التنسيق وهؤلاء سيقومون بالنظام الجديد في سوريا". وتحدث عن معارضات أخرى تزاحم في فرنسا، وقال: "إنّ هذا الأمر طبيعي في السياسة والصراع السياسي".

وتابع غليون: "أنا لا أتكلم عن السوريين بالكامل بل عن المعارضة السورية والحراك الثوري الديمقراطي"، وأنا لست علمانياً متطرفاً ومن أتعامل معهم ليسوا إسلاميين متطرفين نحن نؤمن بالديمقراطية، وإسقاط هذا النظام، وأنا سوري بصرف النظر عمّن يفكر بذلك أو لا"، مؤكدًا أنه لن يكون في منصب سياسي بعد الثورة". وقال: "سأتخلى عن السياسة بعد سقوط النظام، فلقد انتقلت إلى السياسة لتخليص سوريا من هذا النظام". وأضاف: "إذا استدعى الواجب الوطني أترشح للرئاسة ولكن أميل أكثر إلى متابعة عملي الجامعي"، مشيرًا إلى أن "الجولان جزء من سوريا واستعادته جزء من المقاومة السورية ومسألة التعاون مع المقاومة في لبنان ومع إيران تقاس بقدر تطابق سياستهما مع مصالح سوريا الوطنية".

وحول دعوة الرئيس الأسد للانتخابات قال غليون: "لا يمكن الدخول في انتخابات وسط القتل وأخلاقياً لا يمكن التعاون مع نظام يقتل أبناءه يومياً". وأضاف: "هذه ليست انتخابات بل دعاية سيئة ومرّة للنظام". وقال بأنه لا يعرف أي شيء عن مصير شقيقه المعتقل منذ أكثر من عشرة أيام في سوريا، وأضاف: "مستحيل ألا يسقط هذا النظام لأنه أصبح عصابة ولم يعد نظاماً والأمور تتوقف على موقف السوريين والعرب بأن يكونوا جديين في التعاطي مع الموضوع والمساعدة". وختم بالقول: "لا أخاف على حياتي والموت ولا المذلّة. ووجه غليون في ختام الحديث رسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد قائلاً: "بكفي دماء وأخطاء وإجرام! بكفي! إرحم شعبك!".

ثلاثة تطورات بارزة في الأزمة السورية.. مركز الجزيرة للدراسات (دراسة)

الجزيرة (10.10.2011)

بمرور الأسبوع التاسع والعشرين، تشهد المواجهة الطويلة بين الشعب السوري ونظامه الحاكم ثلاثة تطورات بالغة الأهمية، سيكون لها أثر بالغ على مجريات الأزمة الطاحنة التي تعيشها سورية:

1- تزايد معدلات الانشقاق في الجيش العربي السوري، ونزوع متزايد للضباط والجنود المنشقين إلى خوض مواجهات مسلحة مع قوات الأمن والجيش التي تهاجم الأهالي والمحتجين في المدن والبلدات السورية.

2- تفاقم الأزمة الاقتصادية – المالية لنظام الحكم.

3- نجاح المجلس الوطني المنعقد في إسطنبول في توسيع دائرة عضويته، لتضم القطاع الأكبر من قوى المعارضة السورية في داخل وخارج البلاد.

فيما يلي محاولة لقراءة كل هذه التطورات الهامة، وما يمكن أن تتركه من أثر على سياق الثورة السورية والأزمة التي تلفّ البلاد.

* انشقاقات وتوجه للعمل المسلح

شهدت الانتفاضة السورية، منذ منتصف الصيف، دلائل متفرقة على توجه لحمل السلاح ضد قوات الأمن والجيش. ولكن هذا التوجه ظل مقصوراً على مجموعات صغيرة من السوريين الذين حركتهم على الأرجح دوافع الثأر والغضب. ولكن الاشتباكات المسلحة التي اندلعت منذ محاولة قوات الأمن والجيش اقتحام مدينة الرستن في 27 سبتمبر/ أيلول، والتي استمرت لأربعة أيام، تؤشر في صورة كبيرة إلى بروز بُعد العسكرة في الانتفاضة الشعبية السورية. الحقيقة أن القوات المهاجمة لم تستطع في النهاية اقتحام الرستن إلا بعد حشد مئات الدبابات والعربات المصفحة، وإيقاع دمار كبير بالمدينة ومنازل الأهالي. وتفيد تقارير دوائر المعارضة السورية أن أعداد القتلى تجاوزت المائة.

تعتبر الرستن ومحيطها العشائري منطقة ذات طابع خاص من حيث علاقتها بالجيش السوري، إذ تذكر تقارير أن 17 ألف ضابط وجندي على الأقل من العسكريين ينحدرون من الرستن وجوارها، مما يجعلها واحدة من أهم الخزانات البشرية للجيش السوري. والمؤكد أن العناصر المسلحة التي واجهت اقتحام الرستن تنتمي في أغلبها إلى ما بات يعرف بالجيش السوري الحر، المشكل من جنود وضباط منشقين خلال الأشهر القليلة الماضية، قرروا الانضواء في كتائب منظمة لحماية الأهالي من هجمات قوات الجيش والأمن وميليشيات النظام القمعية. ونظراً للعلاقة الخاصة بين منطقة

الرستن والجيش، وأن أعداداً كبيرة نسبياً من المنشقين هم أصلاً من أبناء المنطقة، فربما كان اختيار الرستن لإظهار مقدرة الجيش السوري الحر على المواجهة أمراً منطقياً.

بيد أن ثمة مؤشرات على أن المواجهات المسلحة لا تقتصر على الرستن، فهناك مواجهات مشابهة، وإن على نطاق أضيق، اندلعت في الوقت نفسه في منطقة حماة. وكانت أخرى شبيهة قد سجلت في مناطق أخرى من سورية، لاسيما في ريف دمشق وريف إدلب ومنطقة الحدود السورية – اللبنانية. بعض الاشتباكات نجم عن هجمات خططت لها مجموعات مسلحة، وبعضها الآخر عن هجمات الجيش على مواقع يعتقد بأن الجنود المنشقين تحصنوا فيها، وثالثة اندلعت تلقائياً بفعل انشقاقات جديدة في صفوف الجيش.

على أن منذ بداية الانتفاضة السورية ووسائل إعلام النظام تروج لوجود جماعات إرهابية مسلحة تنشط في أنحاء البلاد، ولكن تلك الادعاءات في الواقع استهدفت تسويغ عمليات القتل والقمع الدموية التي استخدمها النظام ضد جموع المواطنين المحتجين. الحقيقة أن حركة الاحتجاج السورية انطلقت سلمية ولا تزال في تجلياتها العظمى كذلك. المتغير الطارئ على الانتفاضة الشعبية كان حركة انشقاق الضباط والجنود الذين لم تستطع ضمائرهم احتمال الأعباء الأخلاقية والدينية لقتل شعبهم.

بدأت الانشقاقات المعلنة عن الجيش بخروج الملازم أول عبد الرزاق محمد طلاس يوم 6 يونيو/ حزيران. وبعد ثلاثة أيام أعلن المقدم حسين هرموش انشقاقه هو الآخر، وقد أثارت عملية القبض عليه من الاستخبارات السورية مؤخراً قدراً واسعاً من الجدل. وفي 3 أغسطس/ آب أصدر العقيد رياض الأسعد، أرفع الضباط المنشقين رتبة، البيان الأول للجيش السوري الحر في إشارة إلى توجه الجنود المنشقين لتنظيم أنفسهم.

طبقاً لتصريحات العقيد الأسعد (رويترز- 30 سبتمبر/ أيلول)، فإن تعداد الجنود والضباط المنضوين في صفوف الجيش السوري الحر بلغ 10 آلاف عنصر. هذا رقم كبير بالطبع وليس هناك من طريقة للتأكد من حقيقته. ولكن تقديرات أخرى تشير إلى أن تعداد المنشقين المنضوين تحت راية الجيش الحر لا يتجاوز مئات من الجنود انضمت إليهم مئات أخرى من الأهالي المدربين. ولكن هذا لا يمنع أن تكون أعداد المنشقين قد وصلت فعلاً إلى آلاف من الجنود والضباط لم يتخذ جميعهم قرار الانخراط في صفوف الجيش الحر بعد.

في سورية، كما في معظم أنحاء المجال العربي، ليس من الصعب الحصول على السلاح، لاسيما إن كان المسلحون ضباطاً وجنوداً عملوا في القوات المسلحة حتى وقت قريب، وكانت حاجتهم للسلاح تتعلق بعمليات أقرب إلى نشاطات حرب العصابات. ولكن استمرار المواجهات المسلحة واتساع نطاقها سيتطلب توفير إمكانات مادية متزايدة ليس من الواضح كيفية توفرها.

* تدهور أوضاع سورية الاقتصادية

في حديث لصحيفة الغارديان البريطانية (29 سبتمبر/أيلول) أشار مدير سلسلة من الفنادق بمدينة دمشق إلى أن فنادقه كانت محجوزة تقريباً بأكملها في فبراير/شباط الماضي لعدة شهور قادمة، لكن كل تلك الحجوزات ألغيت خلال أسابيع من اندلاع الانتفاضة الشعبية.

ويعتقد أن قطاع السياحة السوري، الذي يدرّ على البلاد ما يقارب 8 مليارات دولار في العام قد أصيب كلية بالشلل. حتى السوريون المغتربون لم تعد سوى قلة ضئيلة منهم ترغب في قضاء إجازاتها السنوية في بلادها.

ولا يمثل قطاع السياحة سوى مؤشر واحد على الانحدار السريع الذي يعاني منه الاقتصاد السوري بعد مرور أكثر من ستة شهور على الانتفاضة الشعبية. ففي أغسطس/آب الماضي قال حاكم البنك المركزي السوري (رفضت واشنطن منحه تأشيرة دخول مؤخراً للالتحاق باجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين) إن البنك أنفق زهاء بليوني دولار حتى الآن للدفاع عن قيمة الليرة السورية (من رصيد لا يتجاوز 16 مليار دولار من الاحتياطي الوطني). ولكن الواضح أن جهود البنك المركزي ليست كافية للحفاظ على وضع الليرة التي يتم تبادل 73 منها لشراء اليورو الواحد في قطاع العملات الخاص، بينما السعر الرسمي لا يتجاوز 66 ليرة لليورو.

وتكاد حركة الدولار تتوقف كلية، لداخل وخارج البلاد، في مؤشر للتراجع الكبير في حجم التبادل التجاري استيراداً وتصديراً. وكانت وزارة التجارة والاقتصاد قد فرضت حظراً على استيراد السيارات وعدد آخر من السلع الكمالية، في محاولة لوقف استنزاف رصيد الدولة الاحتياطي من العملات الأجنبية (سرعان ما تراجعت عنه خشية من الأثر التضخمي الهائل للعقوبات الغربية).

ولكن المشكلة أن مثل هذا التدهور الاقتصادي يوقف نشاطات الآلاف من رجال الأعمال الذين لم يزل أكثرهم أقرب إلى وجهة نظر النظام منهم إلى وجهة نظر المحتجين. ويقول ناشطون معارضون ومراقبون من داخل البلاد إن العمل في الموانئ السورية الرئيسية وصل إلى أدنى مستوياته على الإطلاق. وبالرغم من أن الدولة لم تزل تدفع رواتب موظفيها بانتظام، فقد فرضت مؤخراً ضريبة إضافية عليهم لدعم ميزانيتها.

بيد أن العبء الأكبر على واردات الدولة سيأتي من العقوبات الاقتصادية والمالية ثقيلة الوطأة التي فرضتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. أحد أبرز العقوبات يتعلق بوقف استيراد النفط السوري الخام، الذي سيبدأ مفعوله في منتصف شهر أكتوبر/تشرين أول الحالي. والمعروف أن سورية تنتج حوالي 400 ألف برميل من النفط يومياً تصدر منها 150 ألف برميل. هذا رقم ضئيل بالطبع بالنظر إلى حجم سوق النفط العالمية، ولن يترك حظره أثراً يذكر على هذه السوق. ولكن بالنظر إلى أن تصدير هذه الكمية من النفط يدر على الميزانية السورية 6 مليارات دولار سنوياً، فمن السهل تصور أثره. أما ادعاء المسؤولين السوريين سهولة وجود أسواق أخرى لتصدير النفط فلا يبدو أن هناك ما يؤيده، إذ أن النفط السوري من النوع الثقيل الذي لا توجد مصافي نفط مؤهلة لاستخدامه سوى في عدد من الدول الأوروبية.

من المبكر بالطبع القول إن الاقتصاد السوري في طريقه إلى الانهيار أو أن مقدرات الدولة قد جفت كلية. ولكن حجم الاقتصاد السوري صغير نسبياً، ولا يتجاوز أكثر من مائة وقليل من المليارات.

وبالرغم من أن تقارير مبكرة أفادت باستعداد إيران لتقديم عون مالي أو قرض للنظام السوري بعدة مليارات من الدولارات، فإنه لم تتوفر حتى الآن أدلة تؤكد هذه التقارير. مهما كان الأمر، وحتى إن كانت إيران تعتزم تقديم مثل هذا الدعم، فمن المؤكد أن المساعدات الإيرانية ستظل محدودة وقاصرة عن مواجهة أعباء النظام السوري. سورية على أية حال دولة بأربعة وعشرين مليوناً من السكان وليست منظمة سياسية.

* الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني الموسع

يتعلق التطور الثالث في الساحة السياسية السورية بالإعلان في مدينة إسطنبول (الأحد 2 أكتوبر/تشرين أول) عن تشكيل المجلس الوطني السوري في صيغته الموسعة التي تضم القطاع الأكبر من قوى المعارضة والحراك الشعبي بما في ذلك: الهيئة الإدارية للمجلس الوطني التي عملت طوال شهرين من أن أجل تحقيق هذا الإنجاز الكبير، إعلان دمشق، الإخوان المسلمون، التجمعان الرئيسان للتنسيقيات، عدة قوى كردية، شخصيات سورية ليبرالية معارضة بارزة مثل برهان غليون. سيضم المجلس زهاء 230 عضواً تتشكل منهم أمانة عامة من 29 عضواً يمثلون كافة الكتل والتوجهات التي انضوت تحت مظلة المجلس، وهيئة رئاسية من سبعة أعضاء يتداولون رئاسة المجلس لفترة زمنية محددة.

كتب بيان الإعلان عن المجلس بلغة راديكالية ومسؤولة في آن، مطالباً بتغيير جذري وشامل في نظام الحكم ومؤكداً على استقلال سورية ورفض التدخل الأجنبي العسكري. ولكن بيان المجلس أكد في الوقت نفسه على مسؤولية المجتمع الدولي في الحفاظ على حياة السوريين الذين يتعرضون للموت والاعتقال والتعذيب على يد قوات النظام العسكرية والأمنية.

خلال ساعات من الإعلان عن ولادة المجلس، الذي لم تكتمل هيئاته القيادية بعد، انطلقت المظاهرات المؤيدة له في كافة أنحاء سورية، لتستمر طوال اليومين التاليين، ورفعت مظاهرات يوم الجمعة شعار "المجلس الوطني يمثلني". وبذلك يكون الشعب السوري قد حسم الجدل حول مسألة تمثيل الثورة وتوحيد قوى المعارضة. كما صدرت عبارات ترحيب بالمجلس من الناطقين الرسميين باسم الحكومتين الأميركية والفرنسية. ويعتقد أن دولاً غربية، إضافة إلى تركيا وبعض الدول العربية، ستؤسس خلال الأسابيع القليلة القادمة علاقات اتصال وعمل وتشاور مع المجلس.

وليس ثمة شك في أن تشكيل المجلس يشير إلى نجاح قوى المعارضة، بخلفياتها الإثنية والفكرية والطائفية المختلفة إضافة إلى مجموعات الحراك الشعبي المحلية، في تجاوز عقبة كبيرة أثارت دوماً الكثير من الأسئلة حول ما إن كان بإمكان الثورة السورية أن تتقدم للعالم بعنوان سياسي يتمتع بثقل تمثيلي مقنع. وقد كانت غيبة مثل هذا الجسم التمثيلي مصدر ارتياح كبير للنظام والملتفين حوله.

الآن يجدر بالنظام أن يستشعر قلقاً إضافياً بفعل هذا التطور، قلق لا يقل عن إخفاقه في قمع واحتواء الحراك الشعبي المتسع.

* دلالات واستنتاجات

لم يكن خافياً من البداية أن سورية ستكون واحدة من أصعب حلقات ما بات يعرف بالربيع العربي، ومحاولة الشعوب العربية صناعة تغيير تاريخي تحولي في حياتها السياسية. مع نهاية أغسطس/آب بدا وكأن كفة ميزان القوى قد مالت لصالح الحراك الشعبي. ولكن حملة قمع غير مسبوقة طوال الأسابيع التالية، في سياق من الصمت والتجاهل العربي والدولي، أعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه في منتصف أشهر الصيف: حركة شعبية غير قادرة على إطاحة النظام الحاكم، ونظام عاجز عن اجتثاث أو احتواء الحركة الشعبية. ما أدى إليه هذا الوضع الارتدادي كان اتساع الفجوة بين الشعب والنظام وتوليد حالة من القنوط في أوساط القوى الشعبية، في وقت تجاوز عدد ضحايا الثورة الثلاثة آلاف قتيل ومائة ألف معتقل.

هذا هو السياق الذي يدفع الثورة السورية إلى وجهة عسكرية، بمعنى التخلي عن الطابع السلمي المطلق للثورة والتوجه إلى حمل السلاح للدفاع عن النفس. التجلي الأهم والأبرز لهذا التوجه يتمثل في تنظيم الضباط والجنود المنشقين عن الجيش، والذين تزداد أعدادهم في صورة متسارعة، أنفسهم كقوة مقاتلة.

ليس من السهل بعد تقدير المدى الذي يمكن أن يصل إليه هذا التطور في مجريات الثورة السورية، أو قدرة الجيش السوري الحر على الصمود. ولكن في حال اتسع نطاق هذه الظاهرة فلن تساهم فقط في انهيار النظام ومؤسسات القمع التي يرتكز إليها، ولكن أيضاً في تفاقم المسألة الطائفية، فالمؤكد أن كل الضباط والجنود المنشقين حتى الآن هم من المسلمين السنة.

من جهة أخرى، وفي مقابل تصاعد حملة القمع الدموي التي يتعهدها النظام، والتي نجحت حتى الآن في منع التظاهرات من تكرار ظاهرة مئات الألوف التي عرفتها حماة في منتصف الصيف ومنع رياح الثورة من الوصول إلى وسط مدينتي دمشق وحلب، فإن خسائر النظام على الصعيدين الاقتصادي والسياسي تبدو فادحة. تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد السوري في طريقه للانكماش هذا العام بمعدل 2 بالمائة على الأقل. أما إيرادات الدولة المالية فستتعرض لضربات مؤلمة بفعل: انهيار السياحة، تراجع معدلات الإنتاج والتصدير، العقوبات المفروضة على النفط السوري، كما على نشاطات شركات ومؤسسات سورية مملوكة لمقربين من النظام.

أما على الصعيد السياسي، فقد نجحت قوى المعارضة والحركة الشعبية في تأسيس مجلس وطني موحد، مما سيسهم في المزيد من عزلة النظام. وإن كان الفيتو الروسي–الصيني المشترك ضد مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن الدولي ضد سياسات النظام السوري يعني أن الموقف الدولي لم يزل عاجزاً عن تقديم عون ملموس للشعب السوري، فذلك لا يجب أن يكون مصدر ارتياح كبير للنظام في دمشق. هذا الفيتو ليس سوى توكيد جديد على انقسام القوى الكبرى من المسألة السورية، وليس على تحسن المناخ الدولي للنظام. ما ينبغي مراقبته الآن هو مدى استعداد الدول العربية للتعامل مع المجلس الوطني السوري.

السيناتور ميخائيل مارغيلوف: الفيتو الروسي ليس "كارت بلانش" للنظام السوري ليفعل ما يشاء (مقابلة)

نوفستي (10.10.2011)

أكد ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي، أن استعمال روسيا لحق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الدولي ضد سورية ليس بأي شكل من الأشكال بمثابة " كارت ـ بلانش" للنظام السوري ليفعل ما يشاء.

وأوضح مارغيلوف عقب لقائه وفد المعارضة السورية في الداخل يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول في موسكو "أن الفيتو ليس تبرئة للنظام ولا للمعارضة.. وهو الانذار الأخير. ومع استعمالنا للفيتو نكون قد استنفذنا جميع الأدوات التي يمنحها لنا القانون الدولي".

واضاف قائلا "أنه النداء الأخير للنظام والمعارضة للجلوس الى الطاولة المستديرة والبدء بالحوار الوطني"، مؤكدا أن روسيا "مستعدة لتقديم ما بوسعها وتأثيرها السياسي ووزنها على الساحة الدولية لهذا الهدف"، مشددا على أن روسيا لم تستخدم حق الفيتو لصالح النظام أو اي حزب اخر، بل لصالح سورية.

وكان مارغيلوف قد أوضح خلال اللقاء مع الوفد المذكور أن استعمال موسكو لحق النقض "الفيتو" ضد قرار مجلس الامن الدولي حول سورية ليس تبرئة لنظام الرئيس بشار الأسد، قائلا إنه "من المهم ادراك ان الفيتو الروسي ليس تبرئة ولا "كارت بلانش" للنظام السوري الحالي.. وفي حال لم يفهم النظام السوري هذه الاشارة، فعليه فعل ذلك في اقرب وقت"، داعيا الأسد الى "عدم التأخير في الاصلاحات الحقيقية وليس الزائفة واقامة الحوار مع جميع الاطراف المعنية في النزاع وليس فقط مع الجهات التي من المريح الحديث معها".

واعتبر مارغيلوف أنه "من الضروري الاسراع في بدء الحوار السياسي الداخلي، لأن الاخبار الأخيرة تدل على أن الوضع يصبح أكثر توترا وعدد الضحايا يرتفع باستمرار"، مضيفا "نحن جميعنا نعرف أنه مع سماع أول طلقات نار لم يعد هناك الجيد والسيء في النزاع".

ولفت السيناتور الروسي الانتباه الى أن "الوضع ما زال في يد السوريين ولهذا ما زالت هناك امكانية لفك عقدة الخلافات السورية المتواجدة لديهم"، مؤكدا "انه يجب القيام بذلك بشكل عاجل".

وتابع السيناتور قوله "وقت الكلام ينفذ وحان الوقت للانتقال الى اجراءات محددة لوقف النزاع وحل الازمة السياسية الداخلية".

وفيما يخص موقف روسيا حيال مشروع قرار مجلس الامن حول سورية، والذي استعملت روسيا ضده الفيتو قال مارغيلوف ان القرار "لم يرق لنا آفاق نظام العقوبات الذي كان يمكن ان يؤدي الى تطور الاوضاع في سورية حسب السيناريو الليبي ـ الأكثر تراجيدية من بين الأوضاع"، موضحا "لقد سافرت عدة مرات الى ليبيا وشاهدت بأم عيني ما حدث هناك.. ونحن لا نريد تكرار سيناريو مشابه على الأرض السورية".

مارغيلوف: مستعدون لتقديم "طاولة مستديرة" في موسكو للحوار بين النظام والمعارضة

كما اقترح مارغيلوف على ممثلي المعارضة السورية اجراء حوار في موسكو مع ممثلين عن النظام السوري، مؤكدا أن "روسيا مستعدة لتقديم جميع الامكانيات التي بوسعها لتيسيرالحوار الداخلي السوري بالشكل الفعال".

وقال مارغيلوف في هذا الصدد "في حال الحاجة فنحن مستعدون لتقديم "طاولة مستديرة" ليجلس خلفها بغية الاتفاق ممثلين عن النظام السوري والمعارضة.. وفي حال الضرورة يمكن فعل ذلك في موسكو".

وشدد مارغيلوف على اهمية "الاسراع في بدء الحوار الداخلي"، مؤكدا أن "التجربة الروسية والوزن السياسي والتأثير الروسي تحت تصرف سورية".

واعاد للاذهان ان وفدا سياسيا من روسيا زار سورية في وقت سابق حيث التقى ممثلين عن النظام الحاكم والمعارضة وقاموا بزيارة عدة مدن سورية من بينها تلك التي تشهد اضطرابات.

واستطرد قائلا "نحن سعداء بقدومكم الى موسكو.. ومن المهم انكم ستلتقون مع مسؤولين في وزارة الخارجية وليس فقط مع اعضاء في مجلس الشيوخ.. غدا ستجتمعون بنائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف".

محلل سياسي سوري: تصريحات المسؤولين الروس طبيعية ومتوازنة

هذا واعتبر المحلل السياسي السوري شريف شحادة في حديث مع "روسيا اليوم" من دمشق ان موسكو تتخذ قرارتها "وفق استراتيجية محددة وليس وفق خطوات بين ليلة وضحاها". وتابع ان روسيا "اتخذت موقف في الموضوع السوري بمجلس الامن لرغبتها في الحفاظ على التوازن في المنطقة وهي تعلم ان القيادة السورية منفتحة على كل المعارضة الا الخارجية التي ضمت في بنودها اسقاط النظام والتدخل الخارجي".

واشار شحادة الى ان تصريحات المسؤولين الروس اليوم طبيعية ومتوازنة.

الأسد ربح معركة.. لكنه سيخسر الحرب؟ (قراءة)

سويس أنفو (10.10.2011)

" .. وهل أنا موظف لدى الجماهير؟"، هذا كان رد الرئيس السوري بشار الأسد، حين طلب منه وفد ناصري مصري قبل نحو السنتين إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين السوريين، قائلاً له إن مثل هذه الخطوة "سترضي الجماهير وتعزز شرعية النظام".

هذا المنطق، الذي يعتبر الجماهير مُوظّفة عند الرئيس، لا العكس، كان موضع التطبيق الحرفي طيلة الأشهر الستة الماضية، حين قامت القوات الأمنية والعسكرية السورية بحملة قمع شاملة للمظاهرات الشعبية، التي كانت في معظمها سِلمية، أسفرت (وفق تقارير الأمم المتحدة) عن مصرع 2700 مواطن على الأقل واعتقال عشرات الآلاف في سجون بُنِيت على عجل، وممارسة عمليات تعذيب وترويع واسعة النطاق.

النظام بقيامه بذلك، لم يكن في الواقع يقوم بأمر استثنائي، إذ هذا بالتحديد ما تفعله الأنظمة السلطوية حين تعجِز عن تطوير نفسها إلى دول ديمقراطية (بقرار من نخبها الحاكمة، كما جرى مثلاً في إسبانيا واليونان والبرازيل وإندونيسيا) أو حتى إلى أنظمة شِبه سلطوية (نماذج الأردن والمغرب ومصر- مبارك). كما أن هذا القمع، هو ما كان النظام السوري يفعله طيلة العقود الثلاثة الماضية، حين صادر كل حريات المجتمع المدني وصحّر الحياة السياسية وجمّد تطور البلاد، عبْر عنف الأجهزة الأمنية.

والآن، وبعد مرور ستة أشهر على حملات القمْع الشاملة هذه وبعد أن انخفضت نسبة المشاركة في المظاهرات من مليون ونصف المليون متظاهر إلى أقل من 200 ألف أسبوعياً، بات النظام على قناعة بأنه نجح في احتواء الإنتفاضة، وهذا ما دفع الرئيس الأسد الأسبوع الماضي إلى إشراع أبواب قصره أمام الشخصيات اللبنانية الموالية له، لطمأنتها بأن "القصة" (أي الإنتفاضة) انتهت. لكن، هل هذا التقدير صحيح؟

المعركة والحرب

انخفاض منسوب المظاهرات (حتى الآن على الأقل)، حقيقي. لكن هذا لا يعني البتّة أن الثورة الشعبية قد انتهت. فالأسد ربما ربح جولة مؤقتة، لكن يبدو أنه سيخسر الحرب. كيف؟ ولماذا؟ الأسباب عديدة.

في طليعتها، أن النظام قام خلال الأشهر الستة الأخيرة بخطوة خطيرة، تمثّلت في تحطيم زجاج شرعيته السياسية، إذ هو لم يخُض حربه الأمنية – العسكرية بشعارات قومية عربية وتقدّمية، كما فعل عام 1982 حين قاتل جماعة الإخوان المسلمين، ولا حتى بشعارات وطنية سورية، على رغم إصراره بأنه يمثّل السيادة السورية الخارجية، بل بيافطة قمْع أمني بحتة، وهذا كان تطوّراً خطيراً لأنه أشرع الأبواب على مِصراعيْها أمام تحوّل الصراع السياسي - الطبقي إلى صِدام طائفي أو مذهبي مباشر.

صحيح أن النظام لا يزال يمسك بورقة ثمينة، هي عدم انضمام دمشق وحلب على نطاق واسع إلى الانتفاضة، ما سيمكّنه من القول بأن تحالُف السلطة السياسية العلَوية والمال السُنّي المديني، لا يزال قائماً، لكن الصحيح أيضاً، أن أسُس هذا التحالُف تعرّضت إلى هزّة عنيفة، لأن القمْع العنيف أدّى إلى شلّ الاقتصاد وكشف رجال الأعمال أمام العقوبات الاقتصادية الغربية القاسية، وهذا تطوّر سيكون له ما بعده حتماً، لأن تجّار المدن ورجال أعمالها وطبقتها الوسطى، أبرمت مع النظام قبل 30 سنة ميثاقاً ضمنياً، يبدأ وينتهي بكلمة واحدة: الاستقرار. وفي حال فشل النظام في ضمان هذا الاستقرار، فستتَداعى كل أسُس الميثاق.

ثمّة أيضاً أسباب أخرى تؤكّد أن الأسد تسرّع في إعلان "النصر النهائي"، داخلياً وخارجيا: ففي الداخل، الثورة أو الانتفاضة لم تنتَه، كما يعتقد النظام وكما أعلَن مِراراً في السابق. صحيح أنها ضعفت بفعل اعتقال عشرات الآلاف من الناشطين فيها، لكنها يمكن أن تجدّد شبابها في أي لحظة وتفاجئ الجميع مجدّداً بمدى قوتها وزخمها. هذا، ناهيك عن وجود مؤشّرات قوية على احتمال أن تتحوّل إلى ثورة مسلّحة تخوض حرب عصابات في المدن، كما في الأرياف.

هنا، في هذه النقطة، ثمّة حديث كثيف عن أن النظام يتمنّى حدوث هذا التطوّر، على الأقل في شكل "حرب أهلية صغيرة"، كما حذّرت "فاينانشال تايمز" قبل أيام، لأنه سيمكّنه من تعزيز مقولته بأنه يخوض حرباً، ليس ضد شعبه، بل ضد متطرّفين أصوليين أو سلفيّين.

بيْد أن هذا سيكون مجدّداً رِهاناً خاطئا. لماذا؟ لأنه ينطلِق من حسابات مَوازين القِوى المحلية (وفق معطيات معركة 1982 مع الإخوان) ويغفلَ التغيّرات الهائلة التي حدثت في الوضع الدولي والتي قد تقلب هذه الموازين رأساً على عقب، إذ في حال تصاعدت الثورة المسلحة، فإنها قد لا تكون مجرّد "حرب أهلية صغيرة"، بل هي ربما تحوّل سوريا إلى ساحة قِتال مروِّعة بين مروحة واسعة بين القوى الإقليمية والدولية، التي ستلقي معظمها بثقلها كاملاً (تسليحاً وتمويلاً وتدريباً) إلى جانب المنتفضين، وصولاً في مرحلة ما حتى إلى التدخل العسكري المباشر.

رُبّ قائل هنا أن الفيتو الروسي - الصيني المُشترك في مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء الماضي (5 أكتوبر 2011) ضد قرار يدين الحكومة السورية، سيشكّل درعاً يَقي هذه الأخيرة من احتمال تدويل الأزمة، وهذا صحيح، ولكن لفترة مؤقتة فقط. فالصين وروسيا ليْستا على وشَك إعلان الحرب الباردة على الغرب، لا الآن ولا بعد عقديْن أو ثلاثة، وهما إذا ما اقتنعتا بأن هذا الأخير جادّ في توجهه لإسقاط النظام السوري، فإنهما سُرعان ما سيغلِّبان مصالحهما الاقتصادية الضّخمة معه على رغباتهما السياسية أو أنهما سيستخدمان هذه الورقة لابتِزاز تنازلات اقتصادية جديدة من الغرب.

وهذا على أي حال، ما فعلاه معاً في ليبيا. ففي بداية ثورة 17 فبراير، عارضت موسكو وبكين بقوّة أي تدخّل عسكري. لكن، حين لمَسَتا أن الغرب مُصِرّ على موقِفه حول إسقاط حُكم العقيد القذافي، بدءاً، تستديران بالتدريج نحو هذا الموقف، إلى أن اعترفتا في نهاية المطاف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

لكن، هل الأوروبيون والأمريكيون جادّون حقاً في السعي لإسقاط النظام أم أنهم قد يقبلون بإبرام صفقات تسوية معه؟

هذا الخيار الأخير كان وارداً بالفِعل قبل شهر من الآن، حين كانت واشنطن مستعدّة بالفعل لقبول إصلاحات سياسية تجميلية يقوم بها النظام مقابِل إعادة نظر جِذرية في علاقاته مع إيران وحزب الله اللبناني.

لكن، يبدو أن عُمر هذا الرِّهان كان من عُمر الزهور. فالنظام السوري عزّز تحالُفه مع إيران بدَل تقليصه، معتبِراً إياه ضمانته الرئيسية من أجل البقاء، وهذا ما دفع الغرب إلى الدّعوة في خاتمة المطاف إلى إسقاط الرئيس الأسد ونظامه، وهذا أيضاً ربما يفسّر الجهود الحثيثة التي بذلها الأوروبيون والأمريكيون لإقناع المعارضين السوريين بتوحيد صفوفهم، وهو ما فعلوه (وإن جزئياً) في إسطنبول، حين أعلنوا عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، تمهيداً ربما لطرحه كبديل للنظام السوري الرّاهن في المحافل الدولية والإقليمية.

هل يدرك النظام السوري هذه المخاطر؟

لا يبدو، لأن رهاناته تكمُن في مكان آخر، وهي الآن كالتالي:

أولا، الإثبات للأمريكيين والأوروبيين، أنه قادر على إعادة الاستقرار إلى البلاد بالقوة، ثم القيام بخطوات إصلاحية محدودة، للإيحاء بأنه قابل للتغيير والتطوّر.

ثانياً، بدء مفاوضات سِريّة مع الأمريكيين، تتضمن تقديم تنازُلات لهم في العراق وفلسطين (وربما لاحقاً في لبنان)، في مقابل وقْف حملاتهم لإسقاط النظام.

ثالثاً، إعلان الاستِعداد لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل.

بيْد أن الأرجح، أن الغرب بشطْريْه، الأمريكي والأوروبي، لن يأكل هذا الطّعم، وهذا لسبب إستراتيجي مُشترك بينهما: ثمّة قرار عالي المستوى يرقى إلى مستوى التحوّل التاريخي، يقضي بتغيير كل أنظمة الشرق الأوسط ومنح القوى السياسية الإسلامية فُرصة المشاركة في الحُكم وإثبات أوراق اعتمادها الديمقراطية، كوسيلة وحيدة للقضاء على التيار الجهادي الإسلامي المتطرّف وتحقيق الاستقرار عبْر الاعتماد على المجتمعات المدنية لا الأنظمة.

وكما أن الغرب تدخّل بالقوة العسكرية لمنع القذافي من وقْف زحْف الربيع العربي، سيكون هذا الغرب جاهزاً الآن للقيام بالأمر نفسه لإزالة أي عقبات تعترّض هذا الزّحف في أي دولة عربية أخرى.

ماذا يعني كل ذلك؟ إنه يعني ببساطة، أن الأمور أعقَد بكثير ممّا يعتقد النظام السوري، الذي يبدو أنه لا يزال يُقارب الوضع بأدوات تحليل قديمة لا علاقة لها البتّة بالزّلازل المحلية والإقليمية والدولية التي أفرزها - ولا يزال - الربيع العربي.

وما لم يستدرك النظام هذه الفجوة الخطيرة، ربما عبْر انقلاب من داخله، فقد يأتي التغيير من خارجه، يجد في الحرب الأهلية جِسره الرئيسي للعبور إلى هذا الهدف.

أما استئناف الأعمال كالمُعتاد، كما كانت قبل الانتفاضة السورية في 15 مارس، فهذا أمر بات مستحيلا، إذ حين يتحطّم الزجاج، لا سبيل إلى إعادة لحمه.

"المجلس السوري": الترحيب... اعتراف .. علي حماده

النهار (10.10.2011)

خطا المجلس الوطني السوري الذي يضم ائتلافا معارضا عريضا، خطوة كبيرة الى الامام بعدما رحب الاتحاد الاوروبي بتشكيله في اطار ترحيبه بجهود الشعب السوري لوضع برنامج (للمعارضة) "موحد"، وفي اطار دعوته المجموعة الدولية الى الترحيب ايضا بهذه الخطوة، بما يؤشر الى ان المجتمع الدولي وفي مقدمه اوروبا بأعضائها التسعة والعشرين، والولايات المتحدة، والدول العربية المركزية، كانت تنتظر عملا توحيديا للمعارضة كي يكون في الامكان فتح قنوات جدية مع معارضة لها صدقية في الداخل والخارج في آن واحد. ولعل اهمية الترحيب الاوروبي، وما سيتبعه على مستوى تركيا ودول المركز العربي، مصر السعودية والاردن، دفعت وزيرخارجية النظام في سوريا وليد المعلم الى توجيه تهديدات بأن النظام سيتخذ اجراءات مشددة بحق الدول التي تعترف بالمجلس الوطني السوري. طبعا لم يفصح المعلم عن الاجراءات التي يمكن نظاما منبوذا كالنظام في سوريا ان يتخذها ضد اوروبا واميركا ودول المركز العربي.

على الرغم من ان اوروبا اكتفت بالترحيب بالمجلس الوطني السوري ولن تتعداه الى الاعتراف به، فإن الخطوة كبيرة جدا بالمقاييس السابقة، وهي بمعنى ما اعتراف دولي بالمعارضة السورية كبديل من النظام القائم. فالاخير بسلوكه وادائه في الاشهر الاخيرة زاد المجتمع الدولي اقتناعا بضرورة دعم التغيير في سوريا. ومن هنا يبدو الموقف الروسي الاخير بالتصويت بـ"الفيتو" على مشروع قرار الادانة للنظام في سوريا الذي تقدم به الاوروبيون في مجلس الامن اقرب الى موقف ابتزازي للغرب منه الى موقف صلب وثابت. من هنا مسارعة موسكو عبر مواقف مسؤوليها الكبار الى التأكيد انها لم توقع لنظام بشار الاسد على "شيك ابيض" لعلمها ان اصرار الاوروبيين على طرح مشروع القرار على التصويت قد وضع روسيا الاتحادية في زاوية صعبة، ودفعها الى الجلوس الى طاولة المساومات الكبيرة مع الاميركيين. اكثر من ذلك، فإن الفيتو الروسي الصيني المزدوج يطلق ايدي الاوروبيين والاميركيين ودول المركز العربي الى الابتعاد في اجراءات احادية ضد النظام في سوريا، على غرار ما حصل سابقا في بقاع عدة من العالم. ان الموقف الروسي صعب، واستمراره في تغطية النظام في سياسة القتل المنهجي للشعب، سيدفن طموحات موسكو ومصالحها في سوريا الى الابد.

فمن المستحيل ان يكون للروس مستقبل في تلك البلاد في ظل كراهية الشعب لهم بسبب مواقفهم. ولكن من المهم بمكان الاضاءة على ما يسمى "وفد معارضة" سورية يزور موسكو، وقد حيّا اعضاؤه "الفيتو" الروسي الذي جنب على حد قولهم التدخل الدولي في سوريا! ونقول ان هذا النوع من المعارضات هو الوجه الآخر للنظام، وهو ما كان ليتمكن من التحرك في دمشق بالحرية التي نراها، ويسافر الى موسكو عن طريق المطار بحرية لافتة لولا تواطؤ النظام معه. والنظام لا يتواطأ إلا مع تابعيه! مع ولادة المجلس الوطني السوري بدأت مرحلة جديدة. واملنا ان تتوسع مروحة المجلس التمثيلية الى اقصى الحدود.

النظام السوري يستعين بإيران لتصدير أزمته إلى الخارج .. عبد الوهاب بدرخان

فرانس 24 (10.10.2011)

لم تتأخر مفاعيل الفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن حتى ظهرت إذ أنعشت النظام السوري في عزلته الدولية وانعكست استشراسا في العنف ضد المتظاهرين، كما باتت تشكل غطاء للنظام في سعيه في تصدير أزمته إلى الخارج وبالأخص إلى محيطه الإقليمي.

رغم أن اغتيال الناشط الكردي السوري مشعل تمو في "القامشلي" لم يختلف شكلا عن الاغتيالات التي حصلت في حمص قبل أسبوع إلا أن واشنطن اعتبرته تصعيدا تكتيكيا للعنف.

وجاء هذا الاغتيال بمثابة رسالة تهديد إلى أعضاء المجلس الوطني السوري و العواصم التي تستضيفهم أو تُؤويهم لأن هؤلاء مستهدفون بدورهم. ولعل هذا التطور ما أدى إلى مراجعة موعد صيغة المؤتمر الذي خطط المجلس الوطني لعقده في القاهرة.

و قد انتهزت دمشق أمس الأحد زيارة وزراء خارجية خمس دول من أمريكا اللاتينية للتضامن مع النظام فأطلقت تحذيرا مسبقا للدول التي يمكن أن تعترف بالمجلس استنادا إلى الشرعية الشعبية التي نالها من "تنسيقيات" الثورة في الداخل.

لكن الأخطر أن النظام بدأ يستقوي بالموقفين الروسي و الصيني للتهديد بإشعال منطقة الشرق الأوسط. وقد ساهمت تسريبات سورية إيرانية في إشاعة مثل هذا المناخ الحربي سواء بما نقل عن الرئيس السوري بأنه هدد بهجوم ثلاثي سوري إيراني بمشاركة "حزب الله" في لبنان ضد إسرائيل أو بالرد على أي عقوبات آو تحركات تركية بتأزيم ثلاثي أيضا ضدها تشارك فيه إيران و سوريا والعراق كما نقل عن مسؤول عسكري إيراني سابق وهو تهديد يشير ضمنا إلى تحريك الملف الكردي في تركيا.

و رغم خطورة هذه التهديدات إذ تبدي استعداد النظام للذهاب إلى أقصى التهور من اجل بقائه إلا أنها تؤكد في الوقت نفسه عجزه عن التعامل مع الوضع الداخلي.

والأكيد أنه يتخذ الآن من وجود المجلس الوطني المعارض ونشاطه ذريعة للتوتير مع الخارج فهو لا يزال يعتقد أن المسألة تتعلق بمؤامرة خارجية.

الانتفاضة السورية ومخاطر الانزلاق إلى العسكرة! .. أكرم البني

الحياة (10.10.2011)

يخطئ من يبرر الصيحات الجديدة لعسكرة الانتفاضة الشعبية في سورية، على أهمية ما يساق عن نفاد صبر المحتجين وقدرتهم على تحمل القمع المروع، أو فقدان أملهم بدور عربي أو عالمي يمكنه أن يوقف أو يعترض هذا الاستخدام المفرط للقوة، مع عجز المجتمع الدولي عن إصدار قرار أممي يدين ما يحصل، ومبادرة عربية يتيمة بدت أشبه برفع العتب، وضاعت في زحمة الحدث.

وأيضاً يخطئ من لا يعترف بحدوث اندفاعات عنيفة، أغلبها من قبل أفراد أو جماعات صغيرة كرد فعل على ممارسات سلطوية مغالية في القهر والتنكيل، وبعضها لمتعصبين وجدوا فرصة لوضع أجندتهم الخاصة موضع التنفيذ، ومنها اضطرار بعض المنشقين من الجيش لاستخدام سلاحهم دفاعاً عن أنفسهم وهرباً من تعذيب وموت شبه محقق في حال اعتقالهم، لكن يخطئ أكثر من تقوده العوامل السابقة إلى تشجيع اللجوء إلى السلاح وإغفال المخاطر العديدة التي يخلفها هذا الخيار على راهن الانتفاضة السورية ومستقبلها.

إذا كانت أهم نتائج الاحتجاجات الشعبية هي إعادة المجتمع إلى السياسة وبعث دور الناس في الحياة العامة بعد غياب دام أكثر من أربعة عقود، فإن الصورة التي يكرسها العنف حين يغطي المشهد تهدد هذا التحول النوعي وتعجل في إعادة الأمور إلى المربع الأول. فاللجوء إلى السلاح طلباً لحسم سريع، إذ يكشف عن ضيق أفق سياسي وجنوح واهم للتعويض عن عجز في التعبئة والتحشيد، فهو يدل على ضعف إيمان بالناس وقلة ثقة بدورهم وقدرتهم على فرض التغيير بوسائل سلمية، والمعنى إنه مقابل حضور طرائق القوة تنحط السياسة ومقابل المسلكيات العنيفة والموتورة يزداد الاحتقان الأهلي وتتشجع العصبيات، ما يهدد بتدمير التراكمات الايجابية التي حققتها المظاهرات السلمية طيلة شهور ويضعف شرعية المطالب التي نهضت من أجلها، والأهم أنه يفقد الحراك الشعبي فئات متعاطفة معه لكنها لا تزال سلبية ومترددة، تخيفها لغة السلاح ويصعب كسبها من دون إظهار صورة إيجابية لانتفاضة تنبذ العنف وتستمد على النقيض من الماضي شرعيتها ليس من منطق القوة والإرهاب بل من ممارسات سلمية وحضارية تنسجم مع شعارات الحرية والكرامة والديموقراطية التي تتبناها.

من جهة أخرى ينهض السؤال عن جدوى التحولات التي يحدثها هذا الأسلوب النضالي في تعديل توازنات القوى؟! أليس من السذاجة تصور نجاح انتفاضة مسلحة في إسقاط نظام من نوع النظام السوري القائم تاريخياً على منطق القهر والغلبة؟!. ثم ألا يفترض بدعاة العسكرة أن يعرفوا قبل غيرهم أنهم بدعوتهم هذه إنما يذهبون بأقدامهم إلى فخ نصبه أهل الحكم للإيقاع بالاحتجاجات الشعبية ودفعها إلى دوامة العنف، ما يسهل عزلها وتسويغ كل أنواع القهر والتنكيل ضدها، وتالياً أن يدركوا أن اللجوء إلى العنف قد يشفي غليل البعض لكنه الطريق الأقصر للهزيمة، ويرجح أن يفضي إلى صراع أهلي سيكون ثمنه إرادة التعايش والاستقرار وشروط الاجتماع الوطني، تأثراً بخصوصية المجتمع السوري وتركيبته التعددية وإصرار السلطة القائمة على مواقعها حتى لو كان الطوفان؟!.

الحقيقة ثمة مصلحة عند أصحاب الحل الأمني في تحويل الاحتجاجات من مسارها السلمي والسياسي الى مسار عنفي وأهلي، والرهان على دور القمع المفرط في شحن الغرائز والانفعالات وتأجيج ردود الأفعال الثأرية لدفع الناس نحو تبني أساليب المقاومة العنيفة، وهم لا يضيعون فرصة لتغذية ما يمكن من صراعات متخلفة، واستيلاد القوى المتطرفة وسربلتها بسربال السلفية أو ربطها بتنظيم «القاعدة»، والغرض سوق حجج وذرائع إضافية عن مواجهة الإرهاب والحفاظ على الأمن والمنشآت العامة وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم، لشرعنه الممارسات القمعية وتخفيف ردود الأفعال المحتملة، والنتيجة إخضاع المجتمع ككل لقواعد لعبة يتقنونها جيداً وتمكنهم من إطلاق أياديهم كي تتوغل أكثر في القهر والتنكيل مدعومة بما يملكونه من خبرات أمنية ومن توازن قوى يميل على نحو كاسح لمصلحتهم.

لا يختلف اثنان على أن آفة الاحتكام إلى السلاح إذا أصابت الكيانات البشرية، مزقت أواصرها، وعمقت شروخها، وأفضت في حال استحوذت على الفضاء السياسي والمجتمعي إلى تحويل فئات المجتمع إلى ما يشبه الجيوش المعبأة والمتصارعة، خالقة حواجز نفسية حادة بين أبناء الوطن الواحد، ومسهلة انتهاك أبسط حقوقهم، والإجهاز على مشروع التغيير الديموقراطي من أساسه.

وأيضاً لا يختلف اثنان أن اللجوء إلى العنف والعسكرة يعني خسارة التفوق الأخلاقي للشعب على حكامه، وإطاحة القيمة الكبيرة للعلاقة الواجب بناؤها بين الأهداف النبيلة الذي ينادي المحتجون بها وبين الوسائل السلمية المفترض أن تفضي إليها، والتي تستدعي بداهة إظهار احترام حياة الناس وأمنهم وحقوقهم، فلا يصح وتحت أية ذريعة كانت، تحرير وسائل الكفاح من معاييرها الأخلاقية، فالمسألة تتعلق بالحفاظ على سلامة بنيتنا الإنسانية وعافية الأهداف التي نتطلع إليها، وحين يختار دعاة الحرية والكرامة طريق النضال السلمي فهم يختارون أيضاً حماية شعاراتهم من كافة الموبقات والتشويهات التي لا بد من أن تطاولها في مناخات العنف.

صحيح أن الخيار السلمي لا يزال الوجه الرئيس للانتفاضة السورية على رغم مما شهدته من اندفاعات عنيفة، وصحيح أن التظاهرات لا تزال تتمسك بشعارات السلمية والوحدة الوطنية ونبذ الفرقة الطائفية أو الأثنية، لكن الصحيح أنه يصعب تطويق وضبط ردود أفعال الناس ضد شدة ما يتعرضون له من قهر وتنكيل، والصحيح أيضاً أن التمسك بالنضال السلمي واللاعنفي هو خيار قاسٍ يتطلب تحصيناً أخلاقياً رفيعاً وتدريب الذات على مزيد من الصبر وضبط النفس ولنقل قدرة عالية على الإيثار والتضحية وعلى تحمل الأذى والضرر، كما حال الشبان الأبطال دعاة الحرية الذين وقفوا عراة الصدور يطلبون الموت في مواجهة الرصاص الحي وتقدم الدبابات والمدرعات.

من الخطورة بمكان أن يقودنا ضيق النفس وقلة الصبر إلى تشجيع العنف ومنطق السلاح للرد على إفراط السلطة في ممارساتها العنيفة، ونغفل تالياً ما يخلفه من مخاطر وأثار مدمرة على مجتمعنا وفرص تطور انتفاضته التي تمر اليوم بمرحلة مفصلية وحساسة تتطلب ملاقاتها مسؤولية عالية وإعلان موقف واضح وحاسم ينبذ محاولات الاستفزاز وإثارة الحقد والبغضاء ويرفض منطق العسكرة وأساليب العنف في إدارة الصراع السياسي، ويؤكد في المقابل، مع تثمين كل قطرة دم تراق وكل صرخة ألم وأنة معذب أو معتقل، على أهمية استمرار النضال السلمي كضرورة حيوية لنجاح الانتفاضة السورية، وكشرط لازم ليس فقط لهزم العنف المفرط ذاته ومحاسبة مرتكبيه، وإنما لربح المعركة أخلاقياً أيضاً.

محطة الممانعين على طريق تحرير فلسطين .. نسيم ضاهر

الحياة (10.10.2011)

تزامنت الحملة العسكرية التي شنّتها «قوات حفظ النظام» على قصبة الرستن، مع انعقاد مؤتمر نصرة فلسطين في طهران، حيث تناوبت أطراف مأزومة على مديح النظام السوري بوصفه العقبة أمام مشاريع التفتيت، والصخرة التي تتحطم علها مؤامرة التدخل الإمبريالي والعدواني البغيض. سواء على خط النار، أم في المحفل الجليل، سادت التعابير السماوية والدلالات الإلهية، تتصل جميعها بالواجب المقدس، وتسبغ على أجهزة القمع أنبل خصال التفاني استجابة لنداءات الاستغاثة الصادرة عن الآمنين.

فلولا تلبية ستمئة شخصية فكرية مرموقة دعوة طهران الموسمية، بحسب التعريف الرسمي للمشاركين، لما أفاق الضمير الحي على المأساة المتمادية في كل من سورية وجنوبها الفلسطيني، ناهيك عن لبنان الصامد المعذب المهدد بالعدوان الإسرائيلي، وتمكن شرفاء العالم من نثر الورود وتوجيه آيات الشكر العميق لأبطال ساحة الرستن الميامين، حماة الديار من العصابات والخارجين على أمن المواطن والقانون.

ليس من حاجة لوكالات إعلام مغرضة، ولا لمراسلين منحازين، بغية تبيان حجم الكارثة بالرستن، والوقوف على ماهية المجندين أو هوية المتطوعين الذين سطروا مأثرة الاقتحام والتنكيل. فلقد استدعتْ الحملة الزجَّ بما يقارب ربع الألف من المجنزرات والمدرّعات بحيث جاز القول إنها اقتصرت على أقل من فيلق وأكثر من قطعات عسكرية بتعداد كتائب مُؤلَّلة معززة بذلك النمط المعهود المسمى مؤازرة أمنية قوامها عسس استخباراتي خبير بفنون الترهيب والاصطياد والاعتقال.

للتوكيد على الطابع «الإنساني» الملازم لعمليّة اجتثاث المخربين الإرهابيين، تكفل الإعلام الرسمي في دمشق، كما معتلو المنصة في طهران، بتظهير طيب النوايا ودرجة العطاء، فأعطى جانب السلطة القاهرة كامل المسوّغ القانوني/ الشرعي، مهدياً الانتصار الى الأحرار، منوِّهاً باستوائه علامة على طريق تحرير يبدأ في ريف حمص وينتهي في حياض فلسطين. فبعد الذي جرى وتوابعه المرتقبة، سوف ترفع الرايات المظفرة، ويعتلي الأسد سُدَّة التاريخ على خطى صلاح الدين. ولربما فاجأتنا الحمية القومية، مؤيّدة بصراخ طهران، باستعادة اللواء السليب، عملاً بقاعدة أن الرابح الجسور يأخذ الكل، وبئس المتخاذلين.

إن استئصال فلول مخربين، على ما ادّعته وصوّرته الرواية الرسمية إزاء الداعين لمحاذرة تجاوز المعقول أخلاقياً ووظيفياً، لينتسب، في الأسلوب والمراد، الى التراث الكولونيالي في التأديب الجماعي، علّه يسكت الانتفاضة ويعطي الدرس لأنصارها في التنسيقيات. ومما لا مراء فيه أن الغاية الأساس من استخدام أغلظ الوسائل وأكثرها دموية، إنما هدفت تدمير ملاذات المنشقين عن صفوف الجيش، والقضاء على ظاهرة تشقق بنية المؤسسة العسكرية، مخافة انتشار بذورها عمودياً، بل أيضاً لإشراك القوات المسلحة عملانياً في القمع المنظم، وبالتالي إجلاسها في خدمة السلطة، منحازة ضد الشعب على رغم رسالتها ودورها الطبيعي في حمايته. ومن البائن عزوف الدائرة المحيطة بالرئيس بشار الأسد عن مطلق حوار داخلي جدي، وتأثيرها المباشر في نهيه عن تنازلات تطاولها في المقام الأول، علاوة على إيثارها المضي في المواجهة أياً بلغت الأثمان، ومنها القطيعة مع المحيط العربي والجار التركي. لذلك يسجل بالاستتباع توجه النظام نحو عزلة دولية مطبقة على الاقتصاد، وسلوكيات في المحافل، تتماثل مع كوريا الشمالية، سوف تخرج في النتيجة الأصدقاء القلائل المتبقين في الساحة على قاعدة مشاغبة الغرب.

لقد تبدلت أوصاف المعارضة السورية في الخطاب الرسمي تبعاً لحاجات النظام الدعائية وضرورات التأليب المذهبي في الداخل، كما استنفار الاحتياط التقليدي المساند وراء الحدود واستدعائه الى الميدان السياسي الملبّد. فلا غروْ أن يكون طرف الممانعة مولجاً بالإسناد بعد انسداد المنافذ والأفق بسواء. على هذه الصورة، تتولى طهران عبء التحشيد الذي لا يضيف فريقاً جديداً أو وازناً الى لائحة المشايعين، ولا يخرج عن الطقوسية المعهودة والشعارية المختزلة للملف الفلسطيني. من هنا، تبارت مكونات 8 آذار اللبنانية، يتقدمها الرئيس نبيه برِّي، صاحب الصفة التمثيلية الرسمية، مع فصائل الرفض الفلسطيني، على منبر السخاء الكلامي في العاصمة الإيرانية، وتعاقب الجميع على الحطّ من قدر المعارضة السورية حباً بفلسطين.

ولا يفوت مشهد خالد مشعل المحرج إحراج حماس العارفة تماماً بتلابيب الوضع السوري ومخاطر الانحياز السافر الى النظام، قياساً بجبريل وشلح، طليعي القيادة العامة وحركة الجهاد، اللذين بديا من أهل الدار، بخلاف الواعظ السوريالي الحاضر باسم بطريرك الكنيسة المارونية من علياء المثالية واللقاء الروحي الممهد للخلاص. في المحصلة، أسفر البحث والتمحيص عن اكتشاف مؤامرة دولية على سورية، بوابة العبور السياسي الى فلسطين، وتجديد الثقة بالمقاومة الإسلامية في لبنان، الدرع الواقي من العدوان، فانتهى المنتدى احتفالية بقدرات القطب الإيراني في الإقليم

وعلى الجبهات، بالأصالة والوكالة، وإدانة منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية الغارقة في متاهات الاعتراف الأممي بدولة فلسطين، والعاجزة عن ابتكار التوليفات الإنشائية المعززة بالصواريخ.

بين الممانعة والمقاومة لن يفسد عطَّار الرسالة من طهران، في ضوء توجيهات المرشد وصمود الرئيس السوري في عين العاصفة، أن المحور بألف خير وعافية، وما عداه يتخبّط في الأزمة والفشل والضياع. أين شعب سورية من اجتماعات المنتدين، وماذا عن أهل الرباط في فلسطين، سوى سيل الشعارات على شاكلة وُلدت بليدة وبات رصيدها هدية الى الاستبداد وأعوانه. الحقيقة أن الربيع العربي، على نواقص الحراك وما سيرسو عليه من صيغ سياسية وخلاصات، خذل الجماعة المؤتلفة وراء القاطرة الخمينية، وهو سائر على دروب لا يألفها دعاة القائد الأوحد الملهم، أنصار الشمولية ومقاولو الشقاء. هل أحس أحد من المدعوين الى طهران أن وراء الكواليس ما هو مضمر في حال انهيار نظام دمشق؟ ذلك هو السؤال الأول في باطن الاستراتيجية، ولا يعقل أن يكون الدهاء المعروف عند صُنَّاع القرار في الجمهورية الإسلامية ومن حولهم المشاركين في بلورته، بغافل عن المجريات وعن حقائق الواقع السوري بعد الرستن، وغير متحوِّط لأبشع السيناريوات. فما معنى فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة في هذا الظرف، أو لم يختبر الإيرانيون أيضاً مدى صلابة الموقف الروسي وإشكاليات التعاون مع موسكو والاتكال على تقنيتها ووعودها؟ إنّ الصادر عن ملتقى طهران في معرض الدفاع عن سورية بلسان النظام، ولون الدماء، وعن فلسطين بمثال غزّة وعذابات بنيها، لهو مثير للدهشة، إن لم يكن للشفقة المضحكة والمُبكية في آن.

مصالح روسيا في حرب استنزاف متعددة الجبهات .. جورج سمعان

الحياة (10.10.2011)

دعوة الرئيس ديمتري مدفيديف نظيره السوري إلى تطبيق الإصلاحات أو التنحي لا تعني بالضرورة أن روسيا في وارد تعديل سياستها فوراً. من المبكر توقع مثل هذا التغيير الجذري. استخدمت قبل ايام «الفيتو» وحالت دون قرار يدين النظام السوري ويحذره من عقوبات دولية، وكان رئيسها نفسه حذر قبل أشهر الرئيس بشار الأسد من «مصير محزن» ما لم يستمع إلى مطالب المعارضين وينفذ وعوده. وكان رئيس وزرائه فلاديمير بوتين سبقه إلى القول إن بلاده «ليست لها مصالح واستثمارات في سورية للدفاع عنها»!

هل يعني أن ليست لروسيا فعلاً مصالح في سورية أم أن لها مصالح في أماكن أخرى تريد الدفاع عنها والاعتراف بها؟ هل تريد فقط ألا تتكرر التجربة الليبية حيث وجدت نفسها خارج ما يرسم لمستقبل هذا البلد ولم يكن عليها سوى الاعتراف المتأخر بالمجلس الوطني الانتقالي في طرابلس؟ بوتين نفسه كان لاحظ أن «السرعة التي يتم بها الدخول في عمليات عسكرية على المستوى الدولي ضد دول مستقلة أصبحت مسألة مقلقة في العصر الحالي». وذكره هذا بـ «الدعوات إلى حملات صليبية في العصور الوسطى، عندما كان يدعو شخص إلى تنفيذ حملة ضد منطقة معينة من أجل تحريرها».

ولم يفت رئيس الوزراء الروسي أن يعبر عن امتعاضه من سياسات الولايات المتحدة، فذكر بأن قصفت بلغراد خلال فترة رئاسة بيل كلينتون، وأفغانستان والعراق في ظل رئاسة جورج بوش الأب ثم الابن. ليقول إن بلاده تعارض «التدخل الخارجي في النزاعات السياسية الداخلية وحتى المسلحة للدفاع عن أحد الطرفين» في أي بلد. ما تريده موسكو إذاً هو ما تقوله صراحة: معارضة أي محاولة لتغيير أي نظام... أي نظام لا تروق سياسته للغرب! أي معارضة لجوء واشنطن وحلفائها إلى تغيير الأنظمة بتدخلهم المباشر. وهذه ليست سياسة جديدة، فهي قاومت محاولات التغيير في بلدان كانت إلى عقدين تدور في الفلك السوفياتي أو الروسي، من أوكرانيا إلى آسيا الوسطى مروراً بجورجيا التي عاقبتها بسلخ إقليمي أبخازيا وأوسيتيا.

لكن الغرب لم يتغاض عما كان يحدث في سورية في انتظار أن تتوحد المعارضة فحسب. كانت هذه ورقة إضافية تسهل له التحرك. كان ينتظر، قبل أن يحرك ماكينته في مجلس الأمن وخارجه، أن تخلص روسيا إلى ما خلصت إليه التجارب السابقة لإقناع النظام السوري بالتغييرات والإصلاحات المطلوبة في الداخل، خصوصاً بعد انفجار الربيع العربي. لقد حاولت تركيا وانتظرت طويلاً بلا نتيجة. وحاول الرئيس نيكولا ساركوزي - ومعه قطر - وأخرج سورية من عزلتها بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانتظر بلا نتيجة. وحاولت المملكة العربية السعودية... ثم رفعت يديها. انتظرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نتيجة المساعي الروسية. لقد دعت موسكو من ثلاثة أشهر ونيف

الأطراف السورية المعنية إلى حل المشكلات عبر الحوار السياسي. وحاولت اقناع كل القوى، في النظام والمعارضة، بالانخراط في هذا الحوار. فماذا كانت النتيجة؟ لا النظام يريد الاعتراف بالمعارضة في الشارع الداخلي ولا في المنافي. ولا يزال يروج أن المحتجين «عناصر إرهابية». ولم يجهد نفسه لملاقاة مساعي التوفيق وآخرها مبادرة الجامعة التي كان يمكن أن تمده بالوقت الكافي لترتيب أوراقه وإجراء بعض الإصلاحات التي ربما كانت أربكت هذا الإجماع على مواجهته حتى النهاية. ولا المعارضة التي كانت لها تجارب مديدة ومريرة مع النظام مستعدة للتراجع بعدما كسرت حاجز الخوف، وللعودة إلى وضع قبل الحراك، وبالتالي لم تعد تقبل بأقل من رحيل النظام.

لم تنجح روسيا حتى الآن في مسعاها التوفيقي، على رغم ذلك تصدت لقرار يدين سورية ويحذرها من عقوبات. لكن خصومها الغربيين لم يركنوا لنجاحها في مجلس الأمن. صحيح أنهم منحوها حتى الآن وقتاً طويلاً، لكن الصحيح أيضاً أنهم عللوا بطء تحركهم بأسباب وظروف. فلم يخفوا القول إن وضع سورية مختلف عن وضع ليبيا، وإن موقعها الجيوستراتيجي حساس ودقيق. فالأمر يتعلق بمنطقة بأكملها، من العراق إلى لبنان مروراً بتركيا والأردن وفلسطين... وإسرائيل. لكن روسيا تريد مزيداً من الوقت. وما دعوة مدفيديف الأسد قبل يومين إلى الاصلاح أو الرحيل سوى محاولة لشرح موجبات «الفيتو»: إعطاء دمشق فرصة أخرى للتحرك نحو حل سياسي. لكن ما يجب أن يدركه الرئيس الروسي هو أن سياسته هذه تتعرض لاستنزاف في مواجهة الديبلوماسية الغربية. إذ لم تمر ساعات على موقفه الأخير حتى صعدت واشنطن من لهجتها: حذرت من خطورة الوضع في سورية ودعت الأسد إلى التنحي فوراً.

ولا شك في أن وقوف المعارضة خلف «المجلس الوطني» سيساهم أيضاً في تآكل موقف روسيا التي كانت عارضت تدخل «الناتو» في ليبيا، لكنها رضخت أخيراً واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي. وهو استحقاق قد تجد نفسها أمامه مع تفاقم الأزمة في سورية. لكنها لن تجازف هذه المرة كما فعلت حيال التحرك الغربي لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي. قد تكرر ربما تجربتها في الملف الإيراني. لقد قايضت الغرب والولايات المتحدة في المواجهة مع إيران. وهي مقايضة مستمرة فصولاً في الصراع بين طهران وموسكو التي تخلت عن التزاماتها «النووية» وعقودها «الصاروخية» مع الجمهورية الإسلامية... إلى أن اتهمتها هذه بأنها تلعب بالورقة الإيرانية لترتيب علاقاتها ومصالحها مع الولايات المتحدة... وأوروبا أيضاً. وهذا ما حصل فعلاً: قايضت موسكو الغرب، في جورجيا وأوكرانيا وآسيا الوسطى... وكانت لواشنطن عوائد لعل أبرزها تسهيل السلاح لأفغانستان...

المسألة ليست إذاً مسألة مواقف مبدئية، بقدر ما يتعلق الأمر بالمصالح. فلا مكان للمحرك الاخلاقي أو الأسس الأخلاقية في السياسة. وإلا ما معنى أن تناهض روسيا أي قرار دولي لوقف إراقة الدماء في سورية، أياً كان المنطق الذي تتوكأ عليه، أو الرواية التي تستند إليها في نظرتها إلى ما يجري في هذا البلد. من دون أن يعني ذلك أن هذا العامل هو المحرك لسياسات الغرب وإن غلفته شعارات وجوب تعميم الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته. وإلا ما معنى أن تتنطح واشنطن بلا خجل لإسقاط أي قرار يعترف بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة؟ ولماذا يتثاءب الغرب في معالجة الوضع في اليمن حيث كان الحراك فيه سباقاً، منذ خريف السنة الماضية؟ كلا الموقفين لا يحركهما العامل الأخلاقي. المصالح والمصالح أولاً وأخيراً.

لذلك لن يكون موقف روسيا نهائياً. بل قد تكرر تجربتها مع إيران. لا بد من انتظار صفقة ما تحقق للاعبين الدوليين مصالحهم. الغرب لم يعد يرى إلى النظام السوري عنصراً مساعداً في بناء المنظومة التي يريدها في الشرق الأوسط. لم ينس ما فعله هذا النظام في العراق. ولم ينس له تحالفه مع إيران التي لم يعرف الغرب كيف يحسم المواجهة معها. ولم ينس له تحالفه مع «حماس» و «حزب الله»، الحركتين اللتين تنظر إليهما أميركا وأوروبا عقبة في وجه التسوية اياً كانت هذه التسوية، عادلة أم ظالمة. ما تريده الولايات المتحدة وما يريده الاتحاد الأوروبي هو في النهاية إسقاط النظام. لأن سقوطه يعني زعزعة ما يسمى حلف الممانعة. الأمر الذي يوجه أولاً ضربة قاصمة لإيران وحلفائها. ويسهل ثانياً رسم النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أو استكمال ما بدأ في تونس ومصر وليبيا... ومن نافل القول، استناداً إلى هذا الواقع، إن الحراك العربي ليس رهناً بالعوامل الداخلية فقط. بل إن الظروف والمصالح الخارجية المحيطة تكاد تشكل العنصر الأساس في رسم مآلات هذا الحراك.

روسيا، في مقابل الغرب، لا تريد خسارة صفقات السلاح مع سورية. ولا تريد فقدان موطئ قدم لأسطولها العسكري في المتوسط. ولا فقدان دورها في التسوية الشرق أوسطية. لقد سعت طويلاً لاستضافة الجلسات الثانية من مؤتمر أنابوليس لكنها لم تجد آذاناً صاغية. وعارضت روسيا طويلاً نشر الدرع الصاروخية لـ «الناتو» قرب حدودها. لكن الحلف صم آذانه. وها هي شبكة الإنذار المبكر في الأراضي التركية تذكرها كل يوم بأن أنقرة تبعث ذكريات الحرب

الباردة، يوم شكلت سداً عالياً في وجه تمدد المنظومة الشيوعية نحو المنطقة العربية. باختصار يجب أن يعامل الغرب روسيا دولة عظمى لها مصالح تاريخية في الشرق الأوسط. وكان على بوتين أن يقول صراحة إن لبلاده «مصالح في سورية» وخارج سورية!

يبقى السؤال هل تستطيع روسيا الحفاظ على مصالحها، أو هل تستطيع سياستها الصمود في مواجهة حرب استنزاف عريضة: من الديبلوماسية الغربية المتشددة، إلى تصاعد الحراك في الداخل السوري وحراك «المجلس الوطني» في الخارج، وأخيراً وليس آخراً إلى الحراك التركي وعقوباته... ومناوراته العسكرية في انطاكيا؟

المجلس الوطني السوري وتحدياته الملحّة .. ياسين الحاج صالح

الحياة (9.10.2011)

من شأن تشكل المجلس الوطني السوري الذي أُعلن الأحد الماضي في إسطنبول أن يكون خطوة إلى أمام في مسار الثورة السورية إذا تلته خطوات أخرى مهمة.

أولاها إقامة صلات وثيقة وكثيفة مع الثورة في الداخل، بما يتيح للمجلس أن يكون على بيّنة من التطورات الميدانية والسياسية والنفسية الجارية على الأرض من جهة، وأن يكون أقدر على التأثير على سير هذه التطورات في الاتجاهات الموافقة للمصلحة العامة للثورة من جهة ثانية، وبما يتيح له كذلك تقدير أشكال الدعم اللازمة للثورة. هذا واجب أول لا يعلوه واجب. وهو يقتضي شبكة مأمونة من التواصل، المباشر والشخصي بقدر الإمكان، من دون الاكتفاء بالتواصل عبر النت. ينبغي أن تكون عين المجلس على الداخل السوري.

في المقام الثاني تمس الحاجة إلى بلورة رؤية واضحة ومفصلة عن سورية الجديدة التي يتطلع إليها المجلس. تفجرت الثورة السورية من أجل الحرية والكرامة والعدل. هذا كلام يتعين أن يترجم إلى تصورات واضحة في شأن مستقبل سورية. لا بد مثلاً من بيان أسس الدولة المدنية الديموقراطية التي تكلم عليها بيان تأسيس المجلس، وكذلك المقتضيات السياسية والدستورية والقانونية والمؤسسية للمواطنة المتساوية التي أشار إليها البيان أيضاً. الثورة محتاجة إلى تنظيم فكري وقيمي لا يقل أهمية عن تنظيمها السياسي الذي يشكل المجلس، بعد تأخير مديد، تجسيداً له، ولا عن التنظيم الميداني الذي تكفل به خلال نحو سبعة شهور الناشطون الشباب وهيئات التنسيق المتنوعة.

وسيكون حيوياً أن يوفر المجلس للعاملين في إطاره وللرأي العام في البلد سجلاً وافياً، غير ملزم بالضرورة لجميع قواه، من المعلومات والدراسات والتحليلات والخطط عن مختلف جوانب الحياة العامة في البلد.

والمجلس مدعو لأن يكون مركز مبادرات عملية وسياسية تخاطب السوريين في الداخل والخارج، وتعمل على تنظيم قواهم وطاقاتهم بأفضل صورة ممكنة، واقتراح سبل مقاومة اجتماعية ومدنية مساندة أو مكملة أو بديلة وفق الحالات والمدن والبؤر الاحتجاجية، من الإضرابات إلى المقاطعة إلى العصيان المدني. وقد يلزم أن توجه بعض هذه المبادرات إلى قطاعات بعينها من المجتمع السوري، مدن محددة، أو قطاعات اجتماعية محددة (تجار، موظفين، طلاب جامعات، مدارس، الجيش، النساء...). ومن شأن تقدم يتحقق على هذه المستويات أن يعظّم طاقات السوريين ويفتح لهم دروباً مقاومة فعالة قد تكون أقل كلفة لهم، وأعلى كلفة للنظام، وتحرر النقاش في شأن الثورة من التوجه المفرط نحو الخارج.

من القضايا المربكة اليوم ما يتصل بالحماية الدولية للمدنيين والتدخل الدولي والحدود بينهما. وعدا أنه لا يبدو أن القوى الدولية المعنية بالأمر في وارده اليوم من قريب أو بعيد، فإن من شأن تجريب أشكال مقاومة إضافية والعمل على أقصى تفعيل لطاقات الداخل أن يتيح كسب مزيد من الوقت في مواجهة النظام. المسألة مسألة وقت وعض أصابع، وحسن سياسة المجلس الوطني السوري قد يعيد كسب الوقت إلى صف الثورة. وهذا كله لا يقتضي سحب فكرة الحماية الدولية للمدنيين. ستكون الفكرة أقوى تأثيراً إذا صدرت عن المجلس بعد استنفاد خيارات أخرى.

ومن جهة نظر عملية، لا نرى صائباً أن تكون اليوم القضية الأولى للمجلس. هو محتاج إلى وقت كي يتحرك ويبادر، فلا ينبغي أن يستنفد طاقاته في قضية على هذه الدرجة من التعقيد منذ البداية. المسألة أعقد مما توحي به الانفعالات المحتدمة والتفضيلات الإيديولوجية على كل حال، ومن المهم أن يتدارسها المجلس الوطني وتكون له رؤية واضحة في شأنها.

ليس من الصعب بناء ملف كامل وحَسَن التوثيق عن جرائم النظام، منذ بداية الثورة، من أجل تقديمه للأمم المتحدة والمنظمات الدولية وكل الحكومات في العالم، على أن يتم تحديثه وإغناؤه بصورة مستمرة. هذا نشاط شبابي، يمكن أن يتولاه بكفاءة شبان في الداخل والخارج. من المهم في هذا السياق أن يعتمد المجلس مبدأ التخصص. فبدل أن نقوم كلنا بالشيء نفسه في كل وقت، يتعين أن نستفيد من مزايا تقسيم العمل وفق قدرات الأشخاص ومؤهلاتهم. وهو ما يفترض أن يتجسد في المكاتب المرتبطة بالمجلس، التي ينتظر منها تواصل أكثف مع الثورة واستثمار أفضل للطاقات الموجودة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يكون تدريباً لملاكات وكوادر لإدارة الدولة بعد سقوط النظام. وكلما كانت نسبة الشباب أعلى في مكاتب المجلس، كانت أعماله أكثر فاعلية ونشاطه أكثر ديناميكية، ومثّل استثماراً مهماً للمستقبل. كانت مشكلة المعارضة التقليدية السورية أنها مكتهلة وإيقاعها بطيء جداً، وتقسيم العمل منعدم فيها بفعل الحجم الضئيل لكل من تنظيماتها.

من المهم أيضاً أن تكون للمجلس أداة إعلامية موثوقة، جريدة جدية وموقع إنترنت يجري تحديثه باستمرار، وربما قناة فضائية تعمل وفق الأصول المهنية. هذا يقتضي من قوى المجلس ألا تتعامل معه كقطاع عام، تسخر أفضل جهودها ومواردها لمنظماتها الخاصة، بينما هي تسدد قسطها للعلى بأن تتمثل فيه.

ويتصل بهذا وجوب الحفاظ على وحدة التوجهات العامة داخل المجلس، وتجنب التشويش الذي قد تتسبب فيه المواقف المتضاربة. الجمهور السوري اليوم شديد التنبه وواع لما يجري حوله وفي شأنه المشترك، والملايين من السوريين على بيّنة اليوم من الفوارق الدقيقة في المواقف والتعابير، وحتى النبرات، ولن «تمشي عليه» تمويهات لفظية للمواقف والتفضيلات الفعلية. وهو يراقب الجميع وجاهز لسحب الثقة من أي شخص أو تيار لا ينضبط سلوكه بمصلحة الثورة التحررية.

وأخيراً التواضع في العمل والتعامل والكلام. بعض المتكلمين لديهم إجابة عن كل سؤال. هذا ليس غير ممكن فقط، وإنما هو غير لازم.

في المحصلة، تشكيل المجلس الوطني السوري، السيد، بداية عمل طويل وكبير، أكثر مشقة من تشكيل المجلس ذاته.

* * * *

يظهر السوريون، والعرب عموماً، طاقات كبيرة كأفراد، ونسبة الأفراد الأذكياء قد تكون مميزة. لكن ذكاءنا الجمعي متواضع، وقد يكون من الأشد تواضعاً في العالم. لا يكاد يجتمع اثنان منا إلا وشيطان التنافس السلبي ثالثهما. هذه مشكلة عريقة، لا تعالج بين ليلة وضحاها. وهي إحدى ركائز الاستبداد في حياتنا السياسية والاجتماعية. لذلك سيكون امتحاناً مهماً للمجلس الوطني السوري وللمعارضة السورية أن تعمل للتغلب على هذا المرض الاجتماعي في صفوفها أولاً. نحن اليوم في ثورة، وينبغي ألا يكون تطلباً شاقاً من أحد إصلاح مألوفه الفكري والسياسي، واللغوي، إن لم يكن الثورة عليه.

إيران تدعم النظام السوري وعينها على مستقبل العلاقة مع تركيا .. منال لطفي

الحياة (9.10.2011)

«إيران مثل نمر جائع أمامه خياران: وجبة في متناوله ستشبعه لأسبوع، ووجبة ليست في متناوله، يحتاج لأن يجري خلفها لكنها ستسد رمقه لعام كامل... ويبدو أن إيران اختارت الوجبة التي في متناولها، لأن كبرياءها يمعنها من ملاحقة الأهداف الأصعب على رغم الأكلاف الهائلة لذلك».

هكذا يلخص مسؤول إيراني سابق حالَ السياسة الخارجية الإيرانية، في وقت بدأ سياسيون حاليون وسابقون ومواطنون عاديون إعادة طرح سؤال قديم قِدمَ الجمهورية الإسلامية وهو: هل تبنى السياسة الخارجية لإيران على أسس المصلحة القومية أم على أسس أيديولوجية؟

تطورات الأزمة السورية أعادت هذا السؤال إلى الواجهة، وليس في ذلك مفاجأة. المفاجأة كانت في التوجهات النقدية من داخل إيران للسياسة الخارجية للبلاد. وعلى عكس التصريحات العلنية حول «ذكاء» و «بعد نظر» السياسة الخارجية الإيرانية، فإن هناك ملاحظات داخلية قوية وإن لم تكن دائماً معلنة، خصوصاً من التيار الواقعي والبراغماتي في السلطة حول «محدودية» و «حذر» و «بطء» سياسة إيران الخارجية. ويقول بعض هؤلاء المنتقدين إن «إيران

حققت مكاسب لا شك فيها عبر سياساتها الخارجية، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار العقوبات الاقتصادية والحصار الديبلوماسي، إلا أن طهران كان يمكن أن تحقق أكثر».

سورية وتركيا تحضران فوراً في النقاش الإيراني حول السياسة الخارجية. أولاً الأزمة السورية أزمة إيرانية أيضاً. فإيران طوال ثلاثة عقود استثمرت ملايين الدولارات في بناء هذه العلاقة وفي باقي العلاقات الموصولة بها مثل حزب الله والفصائل الفلسطينية في دمشق. وبالتالي تجد إيران نفسها معرضة لخسارة أهم حليف عربي لها. ومن دون تفكير طويل، تدرك طهران أن عليها دعم هذا الحليف بأي شكل. لكنها في المقابل تدرك أيضاً أن النظام السوري إذا استطاع النجاة، من دون شرعية سياسية من وجهة نظر شعبه والكثير من دول المنطقة والعالم، فإنه سيكون «عبئاً» على إيران أكثر منه مصدر قوة.

وهذه مشكلة يدركها سياسيون إيرانيون بدءاً من وزارة الخارجية وصولاً إلى مكتب المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، لأن حمل طهران عبء النظام السوري (محاصراً وضعيفاً وبشرعية محل تساؤل) سيفقدها حلفاء ربما أهم بكثير من سورية ومن الحلقات الموصولة بها، وإن لم يدُرْ هؤلاء الحلفاء في «الفلك الأيديولوجي» لطهران. وأهم هذه القوى التي يمكن خسارتها هي تركيا.

الخارجية قبل نجاد

فأنقرة «مفتاح» إيران لتطبيع العلاقات الصعبة مع أميركا وأوروبا. أنقرة تريد لعب هذا الدور واتخذت خطوات حياله، والإيرانيون يحتاجون تركيا أكثر بكثير مما يظهرون، فالعقوبات والحصار السياسي والديبلوماسي، لم يعد ممكناً تبريرها فقط بـ «استهداف» الغرب الجمهوريةَ الإيرانية مع أن في هذا جانباً من الحقيقة.

ويقول السياسي الإيراني في هذا الصدد لـ «الحياة»: «إيران متأخرة عشرين عاماً في تطوير سياساتها الخارجية بما يتناسب مع تطورات بنية النظام الدولي. سقط الاتحاد السوفياتي منذ أكثر من 20 عاماً ولم تتطور السياسة الخارجية في شكل كافٍ لتتلاءم مع المتغيرات التي نتجت عن هذا. كان يمكن أن نتصرف في شكل أفضل».

وهذا حقيقي، فعلاقات إيران مع العالم الخارجي حالياً «محاصرة» وأقل كثيراً مما كانت تطمح إليه طهران بمعايير آية الله خامنئي والرئيسين السابقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي.

حتى الآن لم تنجح طهران في إجراء نقلة في علاقاتها مع القوى المؤثرة في العالم، وهي تستعيض عن ذلك باستثمار الجهد والوقت والمال في تحسين «علاقات مفيدة» مع أميركا الجنوبية وأفريقيا، لكنها ليست «علاقات استراتيجية» بالضرورة ولن تنقل إيران من «حالة الحصار» إلى «حالة الاندماج الحيوي» مع العالم بما يتناسب مع حجمها.

الإيرانيون العاديون يشعرون بالحصار الديبلوماسي الذي يكابده بلدهم، وهو ينعكس على الوضع الاقتصادي ويحاصر «كبرياءهم القومي».

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة نشر موقع «عصر إيران» تعليقات من بعض القراء على لقاء الرئيس محمود أحمدي نجاد مع رئيس وزراء جزر القمر على هامش هذه الاجتماعات، وأحد التعليقات يقول «العزيز أحمدي نجاد أصبح كريستوفر كولومبوس»، وآخر يقول «هل بالإمكان أن تكتبوا أكثر حول جزر القمر حتى يمكن تحديد موقعها على الخريطة»، و «إيران وجزر القمر قوتان كبيرتان... التحالف مع جزر القمر يمكن أن يغير طبيعة التوازن الدولي لمصلحة إيران». وتعليقاً على لقاء أحمدي نجاد مع رئيس جزيرة سانت فنسنت وتعهده بدفع 7 ملايين دولار كمساعدات لبناء مطار وتقديم منح دراسية للطلاب في هذه الجزيرة الكاريبية، قال أحد القراء معلقاً «كنت دائماً متفوقاً في الجغرافيا إلا أنني لم أسمع أبداً اسم هذه الدولة»، وآخر يقول «أفكر في الهجرة إلى هذا البلد، على الأقل حتى أستمتع بأموال نفط بلدي هناك» و «لا بد أن أحمدي نجاد هو من أمر باختراع الميكروسكوب حتى يستطيعوا أن يعثروا على هذه البلاد». وبالتالي لم يكن غريباً أن توجه أسئلة إلى أحمدي نجاد عن لقاءاته المتوسطة المستوى في نيويورك فردّ قائلاً: «في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، كبر أو صغر الدول لا يعتبر ميزة».

لكن هذا الرد لا يعكس حقيقة سياسة إيران الخارجية. فبعد وفاة الخميني الذي كان مدافعاً قوياً عن فكرة «تصدير الثورة» والتي على أساسها بنيت العلاقات الخاصة جداً مع سورية وحزب الله، جاء خامنئي كمرشد أعلى ورفسنجاني كرئيس للجمهورية وأعطيا الأولوية لتحسين علاقات إيران مع دول الخليج وأوروبا وحتى أميركا. وخلال سنوات

التسعينات تراجع شعار تصدير الثورة وحلت مكانه شعارات «الحوار النقدي» مع أوروبا، والانخراط مع الخليج، وتوسيع العلاقات مع بلدان وسط آسيا وأوروبا الشرقية. وخلال الغزو العراقي الكويت لم تعارض إيران الحرب على صدام حسين وأيدت دول الخليج وأميركا خلال «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت.

ومن المفارقات أن سياسة إيران الخارجية آنذاك كانت تتلاقى في تحركاتها وأهدافها مع سياسات الشاه الخارجية في الستينات والسبعينات، كلاهما «سياسة واقعية» تتحرك في المجال الحيوي لإيران من دون تردد أو اعتبارات أيديولوجية مسبقة. رفسنجاني على سبيل المثال اقترح في تشرين الثاني (نوفمبر) 1991 سوقاً إقليمية اقتصادية وتقنية مشتركة بين دول الخليج وإيران يمكن أن تتطور لاحقاً لاتفاق تعاون أمني، وهى فكرة كان طرحها الشاه في الستينات. وكان السياسيون الإيرانيون متحمسين لهذه الفكرة، ليس فقط رفسنجاني وعلي أكبر ولايتي (وزير خارجيته آنذاك) وعلي لاريجاني، بل وخامنئي نفسه.

لكن علاقات طهران الإقليمية تعقدت مع اعتماد أميركا سياسة الاحتواء المزودج عام 1993 ضد إيران والعراق لحصارهما اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، ثم قانون داماتو لمنع الاستثمارات الأجنبية في إيران.

وتدريجاً، خسرت إيران ما استثمرته «عربياً» لأسباب متداخلة، وبدأ ما يطلق عليه البعض «تجميد تعريب» سياسة طهران الخارجية، إذ كثفت طهران حضورها في الهند والصين وباكستان ودول بحر قزوين وتركيا بهدف منع أميركا من ملء الفراغ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والتضييق على طهران في وسط وجنوب غربي آسيا كما ضيقت عليها في الشرق الأوسط.

لعبت إيران «الورقة الروسية» بكفاءة وبراغماتية. فهل تتصرف وفق ذلك اليوم مع الانتفاضة السورية»؟، فالأزمة في دمشق لا تضع إيران أمام تناقض بين سياساتها الخارجية وبين شعاراتها فحسب، بل تضعها في تقاطع مع تركيا.

يقول جوناثان ليفاك مسؤول برنامج السياسة الخارجية في «المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية» في أنقرة لـ?«الحياة» إن «المقربين من الحكومة التركية يعتقدون أن أيام النظام السوري باتت معدودة. من الواضح أن موقف إيران حيال سورية مختلف تماماً. فإيران استثمرت كثيراً في نظام الأسد وسيكون إخفاقاً كبيراً لها إذا سقط... ومع أنني لا أعتقد أن الأزمة السورية ستؤدي إلى مواجهة مفتوحة بين تركيا وإيران، إلا أنها ستكون عاملاً في إحداث شرخ في علاقات البلدين».

وتقول مصادر إيرانية إن مسؤولين إيرانيين بدأوا طرح أسئلة حول أكلاف خسارة سورية ومقارنتها بخسارة تركيا، فثلاثون عاماً من الاستثمار في سورية احتاجت جهداً طويلاً وأكلافاً مادية وسياسية، لكن تركيا أيضا مهمة. فعلى رغم التنافس الإقليمي، إلا أن أنقرة ربما تعتبر «مستقبل» السياسة الخارجية الإيرانية، استثماراً لا يزال في بدايته ينبغي الحفاظ عليه، بينما سورية تشكل «ماضي» السياسة الخارجية وهي وإن كانت استثماراً مهماً إلا أن التحولات الإقليمية تحتم «رؤية إيرانية أوسع».

في ظل محدودية علاقاتها الخارجية، لن تجازف إيران فوراً بترك النظام السوري لـ «مصيره»، غير أنها تدرك أن الدفاع عن دمشق ودعمها مادياً وسياسياً في شكل علني سيؤثر في علاقاتها مع كل الدول التي تدعم حق الشعب السوري في اختيار نوع نظامه.

كما تنظر إيران إلى احتمال نشوب حرب أهلية في سورية. ومن الصعب حساب كيف يمكن أن تستفيد أي دولة من نشوب حرب أهلية في سورية، لكن بعض الأتراك يتخوف من أن الفوضى في سورية ستفيد إيران أكثر، أو على الأقل لن تؤذيها إذ إنها «تتأقلم مع المشاكل والفوضى» أكثر من تركيا.

ويقول عثمان بهادير دنسير، الباحث في مركز الدراسات الشرق الأوسطية والأفريقية في أنقرة، والمقرب من الخارجية التركية، لـ?«الحياة»: «أي تدخل عسكري في سورية سيؤدي إلى حرب أهلية وبالتالي إلى عدم استقرار... إيران ستكون الطرف الذي سيستفيد. إذا اشتعلت حرب أهلية في سورية فإن جنوب تركيا سيكون في حالة شبه حرب». ويضيف: «الأزمة السورية حرجة جداً بالنسبة للأتراك والإيرانيين على حد سواء. إيران لن تقبل أبداً خسارة الحليف السوري وستقدم أي نوع من الدعم، وتطورات سورية ستؤثر في العلاقات التركية – الإيرانية. على المدى القصير، إيران ستستفيد أكثر فهي أكثر قدرة على الاستثمار في مناطق النزاع. أما تركيا فلم تعتد عدم الاستقرار كأحد عناصر سياساتها الخارجية. هذا على المدى القصير، لكن في المدى المتوسط والطويل، أعتقد أن أنقرة ستكون الطرف

الأكثر استفادة، لأن الشعب السوري عندما ينتصر فإن العلاقات السورية - التركية ستكون أفضل من ذي قبل، فيما ستهتز العلاقات بين سورية وإيران».

دمشق أم انقرة؟

وتدرك إيران هذا، كما تدرك أن مع استمرار الأزمة السورية واحتمالات تصاعدها فإن خياراتها ستكون محاصرة بين الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع دمشق والمخاطرة بتعرضها لضغوط متزايدة وخسارة حلفاء حاليين ومحتملين، أو المخاطرة بسياسة أكثر براغماتية تقوم على «الحد الأدنى من الارتباط» مع دمشق. ويقول السياسي الإيراني السابق في هذا الصدد «سورية كانت دائماً ورقة مهمة لإيران. الآن أصبح الوضع مختلفاً. أصبحت مصدراً للانتقاد. المسؤلون الإيرانيون لن يقولوا هذا، لكن بعضهم يفكر فيه».

سورية الحالية وإيران الحالية تصنعان تحالفاً ربما سيتجاوزه الزمن بعد سنوات قليلة، فالشرق الأوسط يمر بتحولات كبيرة، قد تساعد إيران على توسيع دائرة حلفائها وأصدقائها في المنطقة والعالم. وهو ما كانت تطمح إليه دائماً وأعيق لأسباب داخلية وخارجية.

«حاصرت» إيران نفسها، طواعية أحياناً ومرغمة أحياناً أخرى، عندما اعتمدت على هذه العلاقات التي باتت الآن عبئاً. وسواء صمد النظام السوري لبعض الوقت أو تغير، فإن إيران ستخسر. وستخسر أكثر لو استمر النظام السوري لسنوات عدة أخرى، ذاك أن عزلة دمشق المتزايدة ستلاحق طهران وتعزلها في شكل إضافي، في وقت تتمدد تركيا إلى مناطق كانت طهران تطمح في أن تصنع لها فيها أصدقاء.